



الجلسة ٦٤٨٥

الثلاثاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيد فيوتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيدة دوارتي ردوريغيث
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دون

## جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عن الفترة من  
٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير (S/2011/32)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في

تيمور - ليشتي (عن الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) (S/2011/32)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة

٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي

تيمور - ليشتي واليابان، ونيوزيلندا والفلبين وأستراليا

للاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أرحب بدولة

السيد كاي زالانا غوسماو، رئيس الوزراء ووزير الدفاع

والأمن في تيمور - ليشتي.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت

للمجلس، سأعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيدة أميرة حق،

الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة في تيمور - ليشتي.

تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت

للمجلس، أدعو سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة

لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة .

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في

جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/32، التي

تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في

تيمور - ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أميرة حق.

السيدة أميرة حق (تكلمت بالإنكليزية): شكرا

لكم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لعرض تقرير الأمين

العام (S/2011/32) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في

تيمور - ليشتي، الذي يغطي الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر

٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وأود أن أنوه بحضور دولة رئيس الوزراء كاي رالا

زالانا غوسماو في قاعة المجلس. فتحت قيادته، وقيادة الرئيس

خوسي راموس - هورتا، وغيرهما من القادة، واصلت

تيمور - ليشتي إحراز التقدم، سواء من حيث دفع السلام

والاستقرار أو من حيث تعزيز التنمية. وأود أيضا أن أنوه

بمضور نائب وزير الخارجية، ألبرتو كارلوس، ووزير الدولة

لشؤون الأمن، فرانسيسكو غوتيريس.

يلاحظ تقرير الأمين العام أن الحالة الأمنية والسياسية

في تيمور الشرقية ما برحت مستقرة. ومع ازدياد مسؤوليات

الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تدريجيا، ظلت معدلات

الجريمة بشكل عام منخفضة، ولا تشير إلى أي أعمال عنف

ذات طابع سياسي، مما يجسد رغبة عامة في السلام

والاستقرار والوحدة على جميع مستويات المجتمع. وبالرغم

من وجود خلافات بين التحالف من أجل تشكيل حكومة

ائتلافية للأغلبية البرلمانية وبين أحزاب المعارضة، كما هو

شائع في أي نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، فإنهم يواصلون

توجيه تلك الخلافات عبر المؤسسات والعمليات الديمقراطية

القائمة. وإذ يقر القادة التيموريون على المستوى الوطني

وعلى صعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية وعبر مختلف ألوان

الطيف السياسي بأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في

الانتظار - بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة

في ٢٠١٢ - فإنهم متفائلون بأنه يمكن الحفاظ على حالة

السلم الراهنة حتى نهاية عام وما بعده.

المقاطع والوحدات، فإن المسؤولية عن القيام بجميع عمليات الشرطة وقيادتها ومراقبتها في تيمور - ليشتي ستنتقل من مفوض الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى القائد العام لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وسوف يدل ذلك على مرحلة جديدة في تطوير قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بداية مرحلة إعادة التشكيل التي ستركز خلالها شرطة البعثة في الدرجة الأولى على زيادة التعزيز المؤسسي وبناء القدرة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وسوف تكون هذه المرحلة حاسمة إزاء كفالة استعداد وقدرة قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي حيال ضمان الأمن العام في جميع أنحاء البلد قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في نهاية المطاف. ومرحلة إعادة التشكيل ستتضمن الترتيبات الواردة في الرسائل المتبادلة، بعد أن تم الاتفاق على مبادئها العريضة التي سيوقع عليها رئيس الوزراء وأنا.

وكما ذكرت سابقاً، فإن مرحلة إعادة التشكيل ستمثل تحولاً في مسؤوليات شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وسوف تتمثل إحدى المهام الحاسمة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في المساعدة على كفالة أن تكون قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي جهازاً احترافياً ونزيهاً للشرطة الوطنية، يتمتع بثقة الشعب التيموري ويكون قادراً على ضمان الأمن العام، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأداء قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي خلال مرحلة إعادة التشكيل، بما في ذلك المرحلة الحاسمة المتمثلة في إجراء الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٢، وأعمال التقييم في المستقبل، سوف يقرر تاريخ الإعلان عن إعادة التشكيل الكامل.

وَمَا يَعد بالخير في واقع الأمر أنه حتى اليوم، لم تحدث ارتفاعات أو زيادات كبيرة في حوادث العنف في المقاطعات التي استأنفت فيها قوة الشرطة الوطنية

وأنا أتشاطر هذا التفاؤل بأنه يمكن الحفاظ على التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي إن واصل جميع القادة السياسيين والجمهور الأوسع التصرف بطريقة مسؤولة وظلت الحالة الأمنية مستقرة. وهذا شعور يعرب عنه الناس الذين يعيشون في ضواحي ديلي، وكذلك في القرى خارج العاصمة. بطبيعة الحال، تساورهم شواغل ولا سيما بشأن البطالة والفقر اللذين ما زال مستواهما مرتفعين على نطاق واسع. لكن ثمة أمل في أن تساعد الجهود التي تُبذل في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على مواجهة تلك الحالات. في غضون ذلك، أصبحت العاصمة ديلي مدينة تعجّ بالنشاط التجاري، وهذا نقيض صارخ لما كان عليه الحال قبل مجرد عامين أو ثلاثة أعوام. وأود أن أهنئ قادة تيمور - ليشتي وشعبها على هذه التطورات الإيجابية.

وبالنسبة إلى الشرطة، فإن إنجاز استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي اضطلاعها بالمسؤوليات الرئيسية عن عمليات الشرطة في جميع المقاطعات والوحدات بات قريب المنال. وإنني على ثقة بأنه يمكن وضع اللمسات الأخيرة على هذه العملية في الشهور المقبلة، نظراً لاستمرار التزام الحكومة وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ومنذ نهاية فترة التقرير في ٧ كانون الثاني/يناير، فإن الفريق المشترك بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الذي ينظر في جهوزية المقاطعات والوحدات أوصى باستئناف تحمّل المسؤولية في مقاطعتي بوبونارو وكوفاليم، فضلاً عن ثلاث وحدات إضافية، بما في ذلك إدارة العدل، المسؤولة عن التحقيقات التأديبية للشرطة. وحدها مقاطعة ديلي، التي لا تزال تواجه تحديات في الوفاء بالمعايير المتفق عليها على نحو مشترك، وثلاث وحدات أخرى، تنتظر المزيد من التقييم.

وعندما تستأنف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن عمليات الشرطة في جميع

وهناك شاغل ورد ذكره في تقرير الأمين العام يتعلق بالاعتماد النهائي لـ ١٩٩ شرطياً تابعاً لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لديهم مسائل جنائية أو تأديبية معلقة. ويذكر التقرير أنه في رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن، أعلن وزير الدولة لشؤون الأمن عن قراره باعتماد الشرطيين الـ ١٩٩ غير المعتمدين في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وهناك عدد كبير منهم يواجهون تهماً تأديبية وجنائية خطيرة. وفيما ذكرت الرسالة أيضاً أن أولئك الشرطيين لن يعفوا من أي مسؤوليات جنائية أو تأديبية إذا وُجدوا مذنبين في نهاية التحقيقات، بعث برسالة إلى رئيس الوزراء زانانا غوسماو في ٣ شباط/فبراير أعربت فيها عن جوانب قلق الأمم المتحدة إزاء قرار الحكومة، وذكرت التأثير السلبى المحتمل على نزاهة قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بوجه عام. وحثت أيضاً الحكومة والسلطات القضائية على اتخاذ التدابير الضرورية للعمل بسرعة من أجل حل جميع القضايا المعلقة بشأن الشكوك في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، أو القيام بأعمال إجرامية. وبإطلاقي تلك المناشدات، أنا على اقتناع بأن حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة تتشاطران الأهداف نفسها لإنشاء قوة شرطة محترفة لتيمور - ليشتي تعمل مع الاحترام الواجب لسيادة القانون.

وتواصل أيضاً القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي إحراز المزيد من التقدم في تطوير مواردها البشرية وقدراتها المؤسسية، حسبما يرد في مشروع خطتها الإنمائية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥، والهيكل الجديد للقوات الذي يجري إنشاؤه حالياً ويتوخى تجنيد ٦٠٠ فرد إضافي. وتوصلت القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي أيضاً إلى تفاهم مع حكومة البرتغال لنشر أفراد شرطة يعملون كجزء من الوحدة البرتغالية المقبلة في عمليات حفظ

لتيمور - ليشتي بالفعل الاضطلاع بدورها. ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار المستويات العالية من العنف الأسري وحوادث العنف المتفرقة بين جماعات الشباب وجماعات من محترفي الفنون القتالية في البلد. ومثلما يذكر تقرير الأمين العام، تعمل بنشاط بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي مع الفريق القطري على دعم جهود وزير الخارجية من أجل تعزيز المساواة وغيرها بغية زيادة التوعية بالقانون إزاء العنف الأسري بين جميع شرائح المجتمع. ولا نزال نؤكد أيضاً على أهمية أن تتبع الشرطة نهجاً يتمثل في أن تساهم المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة لدى التصدي لهذه المسائل.

وخلال العمل المشترك مع نظراء قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والسلطات الحكومية ذات الصلة، تخطط شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالفعل من أجل كفالة أن تركز مساعدتها إبان مرحلة إعادة التشكيل على زيادة تعزيز المجالات الخمسة ذات الأولوية الواردة في خطة التنمية الاستراتيجية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، للعامين ٢٠١١-٢٠١٢. وتلك المجالات هي التشريع، والتدريب، والإدارة، والانضباط، والعمليات. ومثلما ذكرت مجلس الأمن في خطابي بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6405)، أناشد مرة أخرى البلدان المساهمة بشرطة وأشجّعها على توفير أفراد الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الذين بإمكانهم أن يزودوا نظراءهم في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بالمهارات المتعلقة بتلك المجالات ذات الأولوية. وبالنسبة إلى الوظائف الـ ١٩ الإضافية المتعلقة بالخبراء المدنيين ضمن مكّون الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة، يسعدني أن أفيد بأن ١٨ مرشحاً قد تم اختيارهم بالفعل.

وفاء القطاع باحتياجات شعب تيمور - ليشتي، من قبيل البرلمان الوطني، ووزارة الدفاع والأمن، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدل.

وفي سياق العملية الانتقالية المشتركة، تعمل أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على استكشاف البرامج المشتركة الممكنة لدعم سائر مجالات قطاع الأمن التي يتوقف القيام بها على توفير التمويل.

بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد البرلمان الوطني ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ بعد أسبوعين من المناقشة التي حضرها رئيس الوزراء بكاملها. وتشتمل على تعديلات شتى اقترحها أعضاء البرلمان وبلغت مجاميعها ١,٣ بليون دولار. تم إصدار الميزانية المقترحة بعد إحالتها للمراجعة القضائية ومحكمة الاستئناف لإقرار دستوريته وقانونيتها، وقد أقر الرئيس قانون ميزانية الدولة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير. وتمثل الميزانية البالغة ١,٣ بليون دولار تقريبا زيادة قدرها عشرة أضعاف عما كانت عليه في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

إن الزيادة في المبالغ المتوفرة للدولة من مواردها المتأتية من البترول أحد أكبر التحديات الصارخة التي ما انفكت تشهدها تيمور - ليشتي على مر السنين. والنفط مصدر ضخم للدولة ومتوفر من أجل استثماره في مستقبل شعب تيمور - ليشتي.

ومهما يكن من أمر، فكلما تزداد ميزانية الدولة، تقتضي الحاجة كفاءة ممارسات مناسبة في الحكم لضمان التنفيذ الفعال للميزانية، بما في ذلك مجالات من قبيل المشتريات ومراجعة الحسابات. ومن المهم أيضا تخصيص الموارد الكافية للقطاعات الاجتماعية الحيوية، من قبيل التعليم والرعاية الصحية ومن أجل المجموعات الضعيفة، بمن فيهم

السلام. وبالمثل، تم اختيار شرطيّين اثنين من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي للالتحاق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وإن تلك الالتزامات من جانب تيمور - ليشتي بالإسهام في عمل الأمم المتحدة لجديرة بالثناء، وهي ترمي إلى كفالة السلام والاستقرار في أنحاء أخرى من العالم. إضافة إلى ذلك، إن فريق الاتصال العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة سوف يواصل تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة لتحرير الوطني في تيمور - ليشتي بغية إعداد ضباط للاضطلاع بمهام الاتصال في المستقبل.

إن أحد الأفراد الثلاثة التابعين للقوات المسلحة لتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، الذين جرى تخفيف أحكامهم المتعلقة بقتل ثمانية أفراد من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بإطلاق النار عليهم عام ٢٠٠٦، قد قدّم استقالته في كانون الثاني/يناير. ويساورني القلق إزاء استمرار الاثنين الباقيين في الخدمة. وبما أن القوات المسلحة لتحرير الوطني في تيمور - ليشتي تخطط الآن للمشاركة في عمليات حفظ السلام على الصعيد الدولي، فثمة مسؤولية أكبر تقع على عاتقها عن كفالة نزاهة القوات وخضوعها للمساءلة.

وفي ما يتعلق بقطاع الأمن على نطاق أوسع، تواصل تيمور - ليشتي، بوصفها بلداً سيادياً، إحراز تقدم في زيادة تطوير الإطار التشريعي والسياسي للقطاع، فضلاً عن شتى القوانين. ورهنأ، بطبيعة الحال، بمزيد من المناقشات مع حكومة تيمور - ليشتي وموافقة مجلس الأمن، أقترح أن تركز بعثة الأمم المتحدة في العامين المقبلين على دعم زيادة تعزيز المؤسسات الأمنية وتطويرها، خاصة ما يتعلق منها بالتدريب على مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وسن القوانين التشريعية التقنية، وتعزيز الآليات التأديبية، وتيسير مشاطرة أفضل الممارسات. أقترح الاستمرار في تقديم المساعدة لدعم مؤسسات الرقابة المدنية والمسؤولة عن كفالة

أمل أن تسهم هذه التدابير في تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى الوفاء بغايات الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتغذية وصحة الأطفال والوفيات النفاسية. وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم كبير في مجالات أخرى، بالاقتراح مع وفاء تيمور - ليشتي بالفعل بغايات الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سنة الخامسة وضمان التغطية الصحية في المرحلة السابقة للولادة. وتسير البلاد أيضا على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات من قبيل التسجيل في المدارس الابتدائية، ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفين صحيين من ذوي المهارة والحصول على مياه الشرب المأمونة.

وكما ذكر بالفعل، فإن بعض التحديات السياسية الرئيسية المقبلة تتمثل في الانتخابات الوطنية الرئاسية والانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في عام ٢٠١٢. وهيئات إدارة الانتخابات أظهرت زيادة في القدرة على مر السنين. غير أن الحكومة أشارت إلى أنها سوف تحتاج إلى الدعم الانتخابي من الأمم المتحدة خلال انتخابات ٢٠١٢، على الرغم من أن الأمر سيقضي قدرا أقل من المساعدة مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٧. أما طبيعة ونطاق الدعم، فقد استعرضته بعثة لتقييم الاحتياجات مؤلفة من شعبة الانتخابات في إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم القيام بها في الفترة من ٧ إلى ١٧ شباط/فبراير. إن الاستمرار في تقديم الدعم في مجال الانتخابات عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق دعم الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يساهم في انتخابات ذات مصداقية، وقد تمت مناقشة ذلك في سياق الاستراتيجية المشتركة للانتقال. وهذه المساعدة ستتطلب مزيدا من دعم الجهات المانحة.

النساء والأطفال. إن الاستثمار في رأس المال البشري، وبخاصة في أوساط الشباب، سوف يحسن من حياة السكان ويوفر درجة أكبر من العوائد الاقتصادية في المستقبل. والاستثمار المناسب في المناطق الريفية، حيث يقطن نحو ٨٠ في المائة من السكان والتركيز على زيادة فرص العمالة أمام الشباب، أمر من شأنه أن يحقق فوائد أكثر إنصافا وزيادة الاستقرار.

أرحب بالزيادة التي أقرها البرلمان الوطني بنسبة مليون دولار على شكل مخصصات أدرجت في ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ من أجل مبادرات عديدة لمكافحة العنف المحلي، بما في ذلك دعم الأشخاص الضعفاء وضحايا العنف المحلي. وقد أقرت الحكومة عن طيب خاطر هذه الزيادات المقترحة، مما يظهر الاقتسام الواسع للالتزام بمعالجة هذه المسألة المقلقة.

إن الحكومة تدرك التحديات المرتبطة بزيادة الميزانية وتواصل الجهود من أجل التصدي لها. أمل من المبادرات الجديدة والمستمرة، مثل وكالة التنمية الوطنية والبرامج التي تركز على التنمية على صعيد المقاطعات، أن تعزز من جهود الحكومة لضمان إنفاق مسؤول. وآمل أيضا من البرلمان الوطني أن يأخذ في الحسبان الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والريفية لدى تفحصه لمشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية. إذ أن زيادة التركيز على هذه المجالات سوف ييسر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تبادر الحكومة هذا العام إلى إنشاء صندوق القرى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو نهج ابتكاري لتفويض وتمكين الناس على صعيد القرية من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والإعدادات جارية من أجل اجتماع لجنة التوجيه الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أوائل شهر آذار/مارس.

الانتقال وعينت منسقين آخرين للأفرقة العاملة الفنية السبعة. وكما تم الاتفاق عليه في ذلك الاجتماع، يجري العمل بصورة مشتركة على وضع خطة انتقالية مع الحكومة. وركزت المناقشات في ذلك الاجتماع على العدل وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن الأثر الاقتصادي لانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرامج التدريب التي أنشأتها البعثة لموظفيها الوطنيين. وقد وافقت اللجنة على تقديم المساعدة الفنية من البعثة التي ترغب الحكومة في الحصول عليها على مر السنتين المقبلتين.

لقد وافقت الحكومة أيضا على أن تكرر الدورة المقبلة لاجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية المزمع عقدها في شهر تموز/يوليه لمناقشة خطة الانتقال. وستكون تلك فرصة هامة للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لعرض وجهات نظرهم بشأن الخطة والحصول على مزيد من المعلومات عن احتياجات تيمور - ليشتي من خلال فترة الانتقال وفي أعقاب رحيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ويمكن أن تسهم تلك المعلومات في خطط المساعدة لدى الشركاء.

ينصب تركيز فترة الانتقال على بناء القدرات والتدابير الأخرى لدعم زيادة تعزيز وتنمية المؤسسات التيمورية، وبخاصة فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أي الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والعدل وحقوق الإنسان، وقطاع الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتعمل البعثة أيضا على مضاعفة جهودها لزيادة تطوير قدرات موظفيها الوطنيين والموظفين الذين يحتلون مراكز رئيسية داخل الدولة والمؤسسات الحكومية لزيادة تعزيز قدراتهم على مواصلة تقديم مساهمات ذات مغزى في تنمية تيمور - ليشتي. وبالنظر إلى الالتزام القوي لحكومة تيمور الشرقية بالانتقال، فإن هدفنا هو كفالة انسحاب بعثة الأمم

بتاريخ ١٤ شباط/فبراير، صوت البرلمان الوطني مرة أخرى على تأجيل مناقشة مشروع القانونين المتعلقين بالتعويضات ومؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة التي ستسمى مؤسسة الذاكرة. وأشجع البرلمان على استئناف المناقشات بشأن هذه المبادرات الهامة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الذي اختتم بعثته الرسمية إلى تيمور - ليشتي بناء على دعوة من الحكومة بتاريخ ١٤ شباط/فبراير، قد أشار إلى مشروع هذين القانونين بوصفهما "خطوات هامة في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة". ونظر أيضا في إنشاء مؤسسة الذاكرة المقترحة بوصفه "خطوة رئيسية نحو استعادة الحقيقة".

بتاريخ ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، استضافت بنجاح تيمور - ليشتي الاجتماع الخامس لرابطة دول جنوب شرقي آسيا ومنتدى الخبراء الإقليميين والشخصيات البارزة، وقد اشتركت مع تايلند في ترؤس المنتدى. وقد ذكر وزير خارجية تيمور - ليشتي في خطابه الرئيسي أمام الاجتماع بأن البلد بصدد تقديم طلب رسمي لكي يصبح عضوا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا. إن دعم إندونيسيا لرغبة تيمور - ليشتي في الانضمام إلى الرابطة خلال رئاستها في عام ٢٠١١ إنما يجسد استمرار العلاقة الودية بين البلدين. وأود أيضا أن أؤكد بمواصلة إسهام قوات الأمن الدولية التابعة لأستراليا ونيوزيلندا التي لا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تتمتع بتعاون طيب معها.

بتاريخ ١ شباط/فبراير، انعقد اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال الذي استضافه الرئيس وحضره وفدان يمثلان بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والحكومة، وترأسه على التوالي رئيس الوزراء وأنا. وقد عينت الحكومة نائب رئيس الوزراء منسقا عاما لها لعملية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لدولة السيد كاي رالا زانانا غوسماو.

السيد غوسماو (تيمور - ليشتي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): بادئ ذي بدء، ونيابة عن الشعب الذي أمثله، أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن وأعضائه الدائمين، وكذلك جميع الآخرين الموجودين في القاعة، على السخاء والاهتمام اللذين أظهرهما في قراراتهم بشأن تيمور - ليشتي. وبعد مرور أكثر من خمس سنوات، يجب أن أقول إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعود إلى هنا في مقر الأمم المتحدة.

ولا بد لي أن أذكر أيضا بأنه في أيار/مايو ٢٠٠٦، مثل وزير خارجية تيمور - ليشتي آنذاك راموس - هورتا أمام المجلس، مناشدا بتقديم الدعم الذي كان شعبنا بحاجة إليه، في وقت طغى فيه التعصب على الحوار البناء، ليتسنى لنا إيجاد الحلول المناسبة. وحضورى هنا اليوم يأتي بعد نداء الاستغاثة الذي أرسلناه قبل خمس سنوات.

كما يسعدني أن ترافقني الممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق. وبفضل التزامها والقيادة المتفانية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، لا تزال العلاقة بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة قوية كما كانت دائما.

كما أنني مدين بالشكر لصديقي المخلص السيد أتول كهاري على كل ما فعله في ظروف صعبة للغاية من أجل التيموريين ومن أجل البعثة التي كان يقودها أيضا. فلقد أظهر دائما مسؤولية واهتماما كبيرين في عمله، فضلا عن التفهم والتعاون الكبيرين، حتى تتمكن معا من تحقيق واجبنا في استعادة الثقة في المجتمع التيموري. ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، قدم كل من الرئيس راموس -

المتحدة انسحابا سلسا وناجحا، يؤمل أيضا أن يكون نموذجاً لأفضل الممارسات لبعثات حفظ السلام الأخرى.

وأود أن أجمال كلامي بالقول إن تيمور - ليشتي تدخل الآن مرحلة ستكون مؤشرا هاما على استمرارية التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٦، ولا سيما في قطاع الأمن فيما تصبح قوة الشرطة الوطنية مسؤولة عن ترتيباتها للقيادة والسيطرة. غير أنه ستكون هناك اختبارات أخرى أيضا في الفترة السابقة على إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. وسيتعين على زعماء الأحزاب السياسية الاستمرار في التعبير عن خلافاتهم والتعامل معها بشكل مسؤول من خلال المؤسسات والعمليات الديمقراطية. وينبغي تحسين إمكانية الوصول إلى نظام العدالة حتى تكون جميع فئات السكان، ولا سيما سكان المناطق الريفية والنساء، قادرة على الاستفادة منه. وسيتعين على الحكومة مواصلة الجهود لكفالة استخدام زيادة موارد الميزانية المتاحة لها بصورة فعالة وشفافة. وسيتعين على جميع المؤسسات والقادة الاستمرار في تبيان أن التقدم المحرز حتى الآن ناتج عن تدابير وعمليات والتزامات يمكن استدامتها في الأجل الطويل. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، يحدوني الأمل في إمكانية التصدي لهذه التحديات المتبقية بفضل الجهود المتضافرة للحكومة والأحزاب والزعماء السياسيين كافة وجميع طوائف وشعب تيمور - ليشتي.

وفي الختام، أود أن أشكر نائبي، فين ريسكي - نيلسن وشيغيرو موشيدا، وجميع موظفي الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وأود أيضا أن أشكر قيادة تيمور - ليشتي، ومرة أخرى، رئيس الوزراء غوسماو، الذي أرافقه هنا اليوم. وأحيرا، أود أن أثني على أبناء شعب تيمور - ليشتي وأن أشكرهم على قدرتهم على التحمل وتصميمهم على إحلال سلام مستقر ودائم وتحقيق التنمية المستدامة لبلدهم.



وبينما تمثل أحد العوامل الرئيسية في أزمة عام ٢٠٠٦ في عدم قدرة الهيئات الحكومية على إدارة المشاكل بشكل جماعي، ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي وقت بالغ الخطورة والتهديد للنظام الدستوري، شهدنا جميع مؤسسات الدولة تعمل بطريقة منسقة وتعاون وثيق، لتفي بالتالي بجميع المتطلبات القانونية والدستورية للتغلب على تلك الأزمة التي دامت طويلاً. وكانت النتيجة إيجاد سابقة سياسية ذات أهمية ونطاق هائلين، تظهر للتيموريين أن هناك أدوات مناسبة يمكنهم استخدامها لإنقاذ البلد من الفوضى والاضطراب.

ومع ذلك، لا بد لي من الإقرار بالدور الهام للغاية الذي أداه المجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة والمنظمات غير الحكومية وكذلك الأحزاب السياسية والشباب، وفي المقام الأول، شعبنا، في هذه العملية لتوطيد الوحدة الوطنية والاستقرار. وفي عام ٢٠٠٩، وهي السنة التي وافقت الذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء، مكن ذلك الحكومة من إصدار شعار جديد، ألا وهو، ”وداعاً للصراع، ومرحباً بالتنمية“، والذي أيده أبناء الشعب من أعماق قلوبهم.

وعليه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبعد أول عقد يتمتع فيه الشعب التيموري بحريته حقاً، ودّعنا ذلك العام في جو احتفالي، مدركين أننا نمضي على طريقنا لكي يصبح مجتمعنا ودياً - وأهم من ذلك - متسامحاً، ومسالماً بالطبع. وفي ضوء هذه الخلفية، استقبلت عروض الألعاب النارية في ديلي العقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي سنعزز تلك القيم خلاله ونبدأ فترة تنمية أكثر حسارة.

إنني لم آت إلى هنا لكي أمتدح التقدم الذي أحرزته حكومتي في محاولة لتصحيح بعض التقارير عن تيمور - ليشتي التي هي أقرب إلى الأحكام. إننا نأسف لتلك التقارير، وإن كنا نحاول فهم الأسباب الكامنة وراءها.

هورتا ونائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس، وكذلك السيد أتول كهاري والسيدة أميرة حق، تقارير إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تيمور - ليشتي.

وأود أن ألقى الضوء على بضع خطوات اتخذناها منذ أن تولت السلطة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الحكومة الائتلافية التي أقودها والمشكّلة من خمسة أحزاب. خلال العامين الأولين، ركزنا جهودنا على استعادة السلام والاستقرار وعلى حل معظم المشاكل الاجتماعية والسياسية الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٦، والتي استمرت حتى عام ٢٠٠٨. ونعكف على تنفيذ إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة. وننشئ أيضاً أنظمة وهياكل لكفالة الحكم الرشيد ومواصلة تقديم الدعم لبناء قدرات المؤسسات وموظفي قطاع العدالة على السواء. وننفذ سياسات اجتماعية بغية الحد من الاختلالات في مجتمعنا، مع مراعاة الأضرار المادية والمعنوية والنفسية الناجمة عن الحرب التي استمرت ٢٤ عاماً. ونحن نعتمد سياسات منظمة بشأن الصحة والتعليم والزراعة. ونشجع على إتباع سياسة اقتصادية منسقة في جميع أنحاء البلد بخصوص قطاعنا الخاص الوطني الناشئ.

واستعادة السلام والاستقرار في البلد قد تحققت أساساً نتيجة للإصلاحات التي بدأت في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، والتي أنهت أخيراً في عام ٢٠٠٨ دورة الاحتكاكات، بالتغلب على الخلافات التافهة التي فرقت بين المؤسستين. ومنذ بدء العملية المشتركة في عام ٢٠٠٨، جرى تفعيل قوة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة في مختلف المواقع لمواصلة عملية استعادة مظاهر الحياة الطبيعية في البلد، مع الامتثال الكامل لقيم دولة ديمقراطية في ظل سيادة القانون.

أيضاً إلى كوبا، حيث يوجد زهاء ٧٠٠ من التيموريين يدرسون الطب، ومن ثم إلى البرازيل، وهو بلد تتعاون معه أيضاً في مجالات عديدة.

وتيمور - ليشتي ملتزمة حقاً بالحوار مع العديد من البلدان للتمكين من استعراض عملها. وكدولة، فقد حصلنا على الكثير من المجتمع الدولي. والآن، نأمل أن نتمكن من رد الجميل بصدق وبنفس روح التضامن، من خلال تبادل خبراتنا، بلوها ومرها، مع البلدان المهشة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، كان لنا شرف استضافة الحوار الدولي حول بناء السلام وبناء الدولة، الذي شاركت فيه أقل البلدان نمواً الأعضاء في مجموعة الـ ٧ زائد، التي ترأسها تيمور - ليشتي حالياً. والهدف العام لهذه المجموعة تنبيه القادة والشعوب كيما يتولوا مرة أخرى ملكية عملها على الأمد الطويل، بدون أن تغيب عن بالهم خصائص كل بلد وأولوياته، وبدون أن ينسوا التركيز على الحاجة إلى تحسين السيطرة على المساعدة الخارجية ومواءمتها. ويتطلب ذلك شفافية أكبر من جانب المانحين والمستفيدين، الأمر الذي سيكفل بالتالي أن يكون للدعم الخارجي أثر حقيقي على التنمية في البلدان المعنية.

ومجموعة الـ ٧ زائد تمكن البلدان المهشة والبلدان المتضررة بالصراع من أن تلتقي وأن تتكلم عن نفسها، وأن تتعلم من خبراتها المتبادلة وتهيئ فرصاً جديدة لمواجهة المستقبل بعزم وتفأول. وتضم المجموعة في عضويتها حالياً ١٧ بلداً، يمثلون ٣٥٠ مليون نسمة من أفريقيا وآسيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وللعام الثالث على التوالي، تشارك تيمور - ليشتي في منتدى بالي للديمقراطية، الذي يجتذب المزيد من المشاركين عاما بعد آخر. وقد اختارت بلدان كالهند وإيران

ولم آت إلى هنا أيضاً للتهوين من الصعاب والتحديات التي ما زالت تنتظرنا.

ونحن ندرك أنه ما زالت أمامنا احتياجات عديدة كدولة. ونعي تماماً الجهود التي يتعين أن نبذلها من أجل بناء دولة وبلد. ولكن، نحن لسنا وحدنا في مواجهة تلك التحديات، فقد استفدنا من سخاء ودعم الدول من شتى أنحاء العالم. وأعضاء المجلس يمثلون ذلك السخاء والدعم، لأنكم تمثلون الدول من جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا نواصل تعزيز علاقات التضامن مع البلدان الصديقة من مختلف القارات والخلفيات التاريخية والديانات والأعراق، ونعمل على توسيع نطاق تلك العلاقات بصورة تدريجية.

وأهم من ذلك، فإننا نتبوا مكاننا اللائق في منطقتنا. فنحن حالياً بصدد تقديم طلبنا الرسمي للانضمام إلى عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) إبان الرئاسة الإندونيسية لذلك الحفل الإقليمي. ونعتقد أن انضمام تيمور - ليشتي إلى الآسيان أثناء الرئاسة الإندونيسية ينطوي على كثير من المعاني الرمزية، ليس لتيمور - الشرقية وإندونيسيا فحسب، بل لجميع أعضاء تلك الرابطة.

ونواصل تدعيم علاقتنا مع أصدقاء آخرين في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، بما فيها الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. كما تلتزم تيمور - ليشتي التزاماً قوياً بجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، التي تضم أعضاء من جميع أنحاء العالم.

ونقيم علاقات تعاون مع الهند، التي يدرس فيها عشرات من التيموريين في مجالي تكنولوجيا المعلومات والنفط.

وقد أسعدنا الحظ أيضاً بالحصول على دعم قوي ومساعدة كبيرة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وبعد هذه الزيارة المهمة للولايات المتحدة، سأتوجه

تلك هي الحقيقة: الوقت يمر، وهو نفس ما حدث منذ صيحات التحذير الأولى بشأن تغير المناخ، قبل عقود حلت. لا معنى، اليوم، وفي جميع أنحاء العالم، للحديث عن التدابير الوقائية إذ أن كل ما يمكن القيام به هو دفن الموتى وتقييم مبلغ الضرر دائماً بغية إنشاء صناديق لتخفيف معاناة الناس. لذلك، فإن البلدان مثل تيمور - ليشتي التي تأمل في تحقيق التنمية بغية تحسين الأحوال المعيشية لشعبها تواجه واحداً من أسوأ التحديات، ألا وهو، عدم اليقين من حيث الآثار الضارة للركود الاقتصادي العالمي وانعدام الاتساق في ما يتعلق بتدابير إنقاذ البشرية من الجوع والمرض والفقر وكل ما يترتب عليها من عواقب.

إن شعب تيمور - ليشتي، الذي تعود على مجابهة تحديات هائلة خلال كفاحه الطويل في سبيل التحرير، مصمم على التركيز على تحقيق تنميته. وبعد استعراض شامل للاحتياجات والتحديات، نقوم بإعداد مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، التي ستقدم إلى البرلمان للموافقة عليها. ونأمل أن ندشنها في الاجتماع القادم مع شركائنا في التنمية، المقرر أن يعقد في ديلي في تموز/يوليه.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تستند الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية إلى النموذج التالي: الإنتاج وقدرات الإنتاج وفرص العمل المنتج. ولن يتسنى لنا تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا إلا عن طريق إيجاد فرص العمل حيث أن فرص العمل وحدها هي التي يمكن أن تولد الدخل، والدخل يحقق القضاء على الفقر. ولذلك السبب، يتعين على الدولة التيمورية الاستثمار بجرأة في البنية الأساسية وتنمية رأس المال البشري.

إذا أذن لي المجلس، سأعود مرة أخرى إلى الأسباب التي أتت بي هنا إلى نيويورك.

وبنغلاديش وغيرها أن تقدم إسهامات هامة أيضاً إلى المنتدى، مما يبين أن العالم يريد مناقشة موضوع الديمقراطية. وأود أن أعرب عن احترامي وإعجابي لصديقي السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا. إذ تحت قيادته، قطعت أكبر البلدان الإسلامية في العالم خطوات مطردة صوب توطيد الديمقراطية واستطاعت أن تجتمع في بالي ممثلين لمختلف الحكومات لمناقشة قيم السلام واللاعنف والتسامح، وخصوصاً الارتباط بين الديمقراطية والتنمية.

واليوم، نشهد تحركاً حتمياً من جانب المجتمعات والشعوب المطالبة بجرية التعبير عن الرأي وبال حقوق الأساسية. وفي سياق الأحداث الراهنة ومجموعة الـ ٧ زائد ومنتدى بالي للديمقراطية، غدت الشعوب تعي أنه لا بد أن تكون لها السيادة فيما يتعلق بالقرارات التي تعنيها، لا أن تبقى خاضعة تفرض عليها برامج الآخرين، بل والأسوأ أن تفرض عليها مصالح لا شأن لها بها.

وبينما كنا نقاتل نحن التيموريين وحدنا طيلة ٢٤ سنة، لم يغب عن بالنا أبداً ما كان يحدث في العالم. فالوعي الموضوعي بأن العالم يتغير، في منطقتنا والمناطق الأخرى على السواء، كان يغذي تطلعاتنا إلى أن نكون أحراراً، حتى في أقسى الظروف. والعالم مستمر في التغيير، لحسن الطالع. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن أهم شيء أن يكون الشعب سيد مصيره.

وإذ أنتقل إلى موضوع آخر الآن، وإن بقيت داخل هذا العالم الذي نعيش فيه، فإن أقل البلدان نمواً، وتيمور - ليشتي واحدة منها، تشعر بالقلق لاستمرار عدم الحسم لدى الاقتصادات الكبيرة فيما يتعلق بإرساء نظام اقتصادي جديد. ومع مرور الوقت، يفضي اللاحسم في أفضل حالاته إلى حالة من القلق، إن لم يكن اليأس.

أنا أدرك الشواغل التي وردت في تقرير الأمين العام (S/2011/32) في ما يتعلق بالاعتماد النهائي لبقية عناصر الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. أود أن أؤكد فقط على التزام الحكومة بتعزيز القيادة والمراقبة وتطبيق الإجراءات التأديبية بحزم بغية كفالة سلامة شرطتنا.

سيكون العام القادم عاما مهما للغاية في توطيد بناء دولتنا الفتية. وهكذا سيكون العام الذي سنعقد فيه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية - وهي ثالث انتخابات ديمقراطية في بلدنا. وأنا واثق من أنها ستجرى في مناخ من الهدوء، كما حدث في عام ٢٠٠٧، عندما جرت الانتخابات رغم الأزمة الأخيرة وبعض الحوادث القليلة المنفردة في ظروف طبيعية تماما في أنحاء كامل الإقليم.

وتحقيقا لذلك، نحن مستعدون لمواصلة كفالة الاستقرار في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية أيضا، سيظل أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في حاجة إلى المساعدة من زملائهم في شرطة الأمم المتحدة، الذين سيقومون فحسب بمهام استشارية تتعلق ببناء القدرة في مجالات مختلفة، وفقا لاحتياجات الشرطة التيمورية وحسب الخطة التي صاغتها بالفعل قيادتها العامة. غير أن هذا الأمر ينبغي أن يظل موضوع مشاورات وتنسيق مع السلطات التيمورية المعنية.

أود أن أذكر بأنه، في ما يتعلق بالتشريعات والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات، سيكون من المثالي بالطبع أن يتمتع مستشارو الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بالمهارات الفنية والمهنية في هذه المجالات. كما نود، إن أمكن، أن نرى المستشارين الذين يتعاونون بالفعل في تلك المجالات يقون هناك حتى نهاية ولايتهم.

وسنواصل، تحت قيادة رئيس جمهوريتنا، خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تضم بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والحكومة، دراسة فترة ما بعد البعثة، وهي

في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، واستجابة لطلب رئيس وزراء تيمور - ليشتي آنذاك، تمت الموافقة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، مع إمكانية التجديد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقع اتفاق تكميلي بشأن استعادة النظام العام وصونه. لقد نظم الاتفاق العلاقة بين البعثة ودولة تيمور - ليشتي، ونقل قيادة الشرطة الوطنية والدولية إلى شرطة الأمم المتحدة. وبشكل مواز، جرى أيضا تحديد الدعم لإصلاح قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. لقد أتاح ذلك بدء برنامج التسجيل ومنح الشهادات لجميع عناصر قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، مما يسر الاعتماد النهائي لجميع ضباط الشرطة غير الخاضعين لإجراءات تتعلق بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي غضون ذلك، تمت الموافقة أيضا على نظام الترقيات للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، الذي أنشأ لجنة ترقيات بهدف اختيار ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والتوصية بترقيتهم. ودعم اللجنة ضباط شرطة كبار من البلدان الصديقة، مما مكن من إنشاء فريق تحكيم دولي لجعل العملية أكثر مصداقية.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، بدأ نقل المسؤولية التنفيذية من شرطة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في شتى المقاطعات. ونتوقع إكمال هذه العملية في ٢٧ آذار/مارس - الذي يوافق الذكرى السنوية الحادية عشرة لإنشاء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي - بتسليم قيادة مقاطعة ديلي والقيادة العامة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ومن ذلك الحين فصاعدا، ستكون الشرطة الوطنية مسؤولة عن القيام بجميع عمليات الشرطة في تيمور - ليشتي وقيادتها ومراقبتها.

المداولات بشأن تقديم الدعم لتيemor - ليشتي بروح الصداقة والتضامن الحقيقيين بين الشعوب والدول.

ولا يسعني أن أحتتم بياني بدون التقدم بالتهنئة لحكومتي وشعبي السودان لاختيارها الذكي لللاعنف خلال عملية الاستفتاء الأخيرة. ونحن ندرك أن ثمة تحديات كبيرة لا تزال تكتنف تلك العملية. إن شعب تيمور - ليشتي، الذي عانى من ويلات الدمار والعنف، يأمل أن يواصل إخوانه السودانيين وأخواته السودانيات، من الشمال والجنوب على السواء، الانخراط في الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي، الذي هو السبيل الوحيد لكفالة سلامة كلا الشعبين وبقائهما.

كما سيشهد عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة استقلالنا وتحقيق سيادتنا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه الدعوة إلى جميع الحاضرين هنا اليوم إلى المشاركة في الاحتفالات، كما فعلنا ذلك معاً في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وفي الختام، أود أن أشكر معالي الأمين العام على تقريره وعلى توصيته بتمديد ولاية البعثة لسنة أخرى. وفي مرحلة توطيد الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، من المهم إعادة تشكيل شرطة الأمم المتحدة. وأنا واثق كل الثقة في أن الشرطة الوطنية ستحصل على المساعدة اللازمة في عملية بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذا الوقت العصيب، سأكون مقصراً إن لم أعرب عن تعاطفي وتضامني العميقين والصادقين مع شعب نيوزيلندا وحكومتها في أعقاب الزلزال الثاني الذي ضرب كرايستشورتش.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر دولة رئيس الوزراء زانا غوسماو على بيانه.

الفترة بعد انتخابات عام ٢٠١٢ عندما قد تبدأ شرطة الأمم المتحدة في الانسحاب.

ونحن نسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع البعثة بغية تمكين شرطة الأمم المتحدة من المشاركة بالتعاون مع الشرطة الوطنية في صون الأمن العام في البلد، في فترة الانتخابات - آذار/مارس ونيسان/أبريل للانتخابات الرئاسية وحزيران/يونيه للانتخابات البرلمانية. بالإضافة إلى هذا، أود أن أذكر، قبل عام، بأنه سيكون مطلوباً من البعثة أن تقدم الدعم اللوجستي للانتخابات، كما فعلت دائماً، ومؤخراً في انتخابات القادة المحليين في عام ٢٠٠٩. نحن نعول على وجود المجتمع الدولي من خلال المراقبين، الذين نأمل أن يأتوا بأعداد كافية لتغطية ٧٠٠ مركز اقتراع، بغية استباق أية مخالفات قد تظهر ونريد أن نتفادها.

كانت الأمم المتحدة موجودة من لحظة بدء بناء دولتنا، ومن ثم فياني أحثكم على مواصلة التضامن معنا لتحقيق أحلام شعبنا، التي هي، اليوم، من أجل السلام والتنمية. أشكر الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجتمع الدول برمتهم على جهودهم ودعمهم لبناء الدولة في تيمور - ليشتي. ويتعهد الشعب التيموري بمواصلة العمل الجاد نحو تحقيق السلام والاستقرار في بلدنا. وبذلك فقط سنتمكن من مساعدة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة المستحقة لدول أخرى تعاني من الأزمات ولديها حاجة أكبر من تيمور الشرقية للحصول على المساعدات.

وبالنيابة عن التيموريين قاطبة، أتقدم إلى جميع الرجال والنساء الذين تركوا عائلاتهم وبلدانهم ليشاركوا في المهمة النبيلة للمساعدة في بناء تيمور - ليشتي طوال الفترة التي امتدت لخمس سنوات. وأشكر أيضاً جميع الحكومات التي كانت جزءاً من المجلس خلال تلك السنوات وأجرت

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم)**

بالإنكليزية): شكرا جزيلاً لكم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. وأود أن أبدأ بالترحيب بدولة رئيس الوزراء كاي رالانا غوسماو وأن أشكره على بيانه الشامل للغاية. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور الشرقية، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، والأمين العام على تقريره (S/2011/32).

ومما يشجعنا ما أعلنه رئيس الوزراء رالانا غوسماو من أن الحالة العامة في تيمور - ليشتي ما برحت هادئة ومستقرة وأن البلد يسير بالفعل نحو السلام الطويل المدى والاستقرار والتنمية. ونود أن نسجل تقديرنا لجميع الأحزاب السياسية لمشاركتها المستمرة والفعالة في العمليات الديمقراطية. ومن أجل التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها تيمور - ليشتي، من الأهمية بمكان أن تتعاون جميع الأطراف السياسية، بما في ذلك الحكومة والمعارضة، ممثلة في الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة، تعاوناً كاملاً فيما بينها. وهذا أمر ضروري لتدعيم أسس بناء الدولة، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي سوف تضطلع قريباً جداً بتحمل المسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة في البلد بأسره. والأهم من ذلك أن الشرطة الوطنية قد أثبتت قدرتها على تحمل مسؤوليات أعمال الشرطة تدريجياً من شرطة الأمم المتحدة بدون أي صعوبة كبيرة. وهذا أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين ولنجاح عملية الانتقال.

ويتعين على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية كفالة أن يظل التزامهما راسخاً

بدعم التدريب وبناء القدرات للشرطة الوطنية. ونحن ندعم بقوة الجهود التي تبذلها البعثة لضمان أن تتوفر لدى عنصر شرطتها مجموعات المهارات اللازمة لدعم ومساعدة الشرطة الوطنية في مجال بناء القدرات، وكذلك في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المؤسسية. وأثناء المضي قدماً، من الضرورة بمكان أن يكون هناك تحديد واضح للسلطات ومجالات العمل لكل من الجيش والشرطة، حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتهما بفعالية في ظل حكومة مدنية.

وستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في النصف الأول من ٢٠١٢ من المعالم الرئيسية في توطيد الانتقال الديمقراطي في تيمور - ليشتي. كما ستكون الانتخابات اختباراً لمدى استعداد قوات الشرطة الوطنية لعملية الانتقال، والتي من المقرر أن تجرى بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم، وفقاً لأولويات الحكومة، الدعم التقني واللوجستي الذي يكفل سير هذه الانتخابات سيراً حسناً.

وفي سبيل توطيد التقدم المحرز حتى الآن، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة والدعم لاستراتيجية الحكومة لتسريع تنمية الهيكل التحتي وإعادة إعمار البلد. وقد لاحظنا، مع الرضا، أن النمو الاقتصادي لا يزال قوياً، وأن ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ قد تضاعفت أربع مرات مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٦.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على علاقاتها مع تيمور - ليشتي، وقد سعينا إلى الإسهام في تنمية ذلك البلد من خلال توفير الخبرة والتدريب في مجالات اختصاصنا وحيثما نرى إمكانيات للتكامل في تطبيقها. لقد وسعت الهند دعمها لحكومة تيمور - ليشتي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة لشراء المعدات والمواد ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي قطاع تنمية الموارد البشرية.

بكل من التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي والتحديات الماثلة أمامنا.

أولاً، تشعر الولايات المتحدة بالتشجيع إزاء أن الحالة الأمنية في البلد ما زالت مستقرة، إلى درجة أن خفضاً آخر في حجم القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي مخطط له أن يجري في حزيران/يونيه ٢٠١١. ونشعر بالتشجيع إزاء استمرار التزام المجتمع الدولي بالعملية الانتخابية في تيمور - ليشتي. وفي ذلك الصدد، نحن تواقون إلى معرفة النتائج التي ستصدر عن بعثة تقييم الاحتياجات، التي ستقرر نطاق ونوع المساعدة الانتخابية المطلوبة. وسيشير نجاح العملية الانتخابية إلى زيادة تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء البلد، ويدل على استمرار التقدم صوب مستقبل آمن ومزدهر.

ثانياً، إن نقل المسؤوليات الرئيسية عن عمليات الشرطة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى الشرطة الوطنية التيمورية سيكون هاماً بالنسبة إلى تحقيق المزيد من الاستقرار في البلد. والجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات المحلية ضرورية لنجاح بعثة حفظ السلام. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي والمناخين الثنائيين على عملهم الدؤوب في هذا المجال. وندعم بشدة جهود بعثة الأمم المتحدة لتكليف تشكيلة أفرادها بغية مواكبة الطابع المتغير لشرطة البعثة في تيمور - ليشتي. ويجب على بعثة الأمم المتحدة كفالة أن تكون لديها المهارات المتخصصة المناسبة التي تحتاج إليها لإحراز النجاح. وذلك يشمل كفالة ملء جميع وظائف الخبراء المدنيين الـ ١٩ الإضافية ضمن مكون الشرطة التابع للبعثة في أسرع وقت ممكن.

ونشعر بالقلق إزاء أن حكومة تيمور - ليشتي اعتمدت ١٩٩ شرطياً رغم التهم الجنائية والتأديبية المعلقة

وبينما تدخل بعثة الأمم المتحدة مرحلة انتقالية حرجة قبل مغادرتها وتتولى الحكومة المسؤولية الكاملة عن مختلف العمليات، يجب على منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتواجدة في الميدان أن تعمل بطريقة متسقة من أجل تلبية الاحتياجات على المدى الطويل للبلد وفقاً للأولويات التي حددها الحكومة.

ونحن نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً، بالتشكيلة نفسها وبذات المستوى الحالي المأذون من الموظفين، بينما يتواصل خفض التدرجي لأفراد الشرطة.

إن التقدم المحرز حتى الآن يبعث على الأمل والثقة في أننا نسير نحو جعل البعثة قصة نجاح حقيقية. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها البعثة والمجتمع الدولي والشركاء الثنائيون في هذا الصدد.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص للممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، ولفريقها، لتفانيهما وعملهما الجاد لدعم حكومة وشعب تيمور - ليشتي.

**السيد دون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء غوسماو والسفيرة أميرة حق على إحاطتيهما الإعلاميتين عن تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، على قيادتها المتفانية والتزامها بتوطيد السلام في تيمور - ليشتي.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بدور حاسم في استقلال تيمور - ليشتي، كما أوضح ذلك ببلاغة شديدة رئيس الوزراء غوسماو. وسيكون الدعم الدولي المستدام أمراً حاسماً لكفالة مستقبل سلمي ومزدهر لهذا البلد الفتى. وأود اليوم أن أذكر خمس نقاط موجزة تتعلق

لتعزيز الحكم الرشيد، وتحسين الصحة، وحفز النمو الاقتصادي.

وفيما نواصل الشراكة مع تيمور - ليشتي، يسعدنا أن نلاحظ استمرار التخطيط الجاري بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، من أجل مغادرة البعثة في نهاية المطاف، والانتقال إلى ما بعد وجود البعثة. وترحب الولايات المتحدة باللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال، وإنشاء سبعة أفرقة عاملة. فهذه الهيئات هامة لتحديد التحديات الماثلة أمامنا والتصدي لها.

إننا نشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وحكومة تيمور - ليشتي على وضع خطة انتقال تدريجية ومنهجية. وينبغي لهذه الخطة أن تشمل نقل بعض المهام التي تقوم بها الأمم المتحدة أو إبطالها، بدءاً من هذا العام، وإغلاق مكاتب الأمم المتحدة على مراحل قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة بوقت طويل. ونشجع كذلك بعثة الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي على تحديد الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة، وعلى العمل الوثيق مع البعثات الثنائية طوال عملية التخطيط والانتقال. ونعتقد أن الانتخابات ينبغي ألا تكون مجرد ذاتها استراتيجية للخروج. والانتقال من بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تقرره الأحداث على الأرض.

وفي الختام، أود أن أشكر حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، فضلاً عن شركائهم التيموريين على الأرض، والداعمين الدوليين على التفاني المتواصل لتحقيق السلام والأمن في تيمور - ليشتي. لقد خطا التيموريون خطوات كبيرة صوب السلام والاستقرار، وسوف يواصلون القيام بذلك من خلال وجود والتزام الشركاء الدوليين الأقوياء.

الموجهة إليهم. وهناك ٥٢ منهم يواجهون تهماً تأديبية وجنائية خطيرة. ونحث الحكومة بشدة على تحقيق العدالة بسرعة. ومساءلة قوة الشرطة والعملية التأديبية التي تعمل في إطارها هامان بالنسبة إلى نزاهة الشرطة الوطنية التيمورية.

ثالثاً، إن إنشاء المؤسسات الأمنية الكفؤة والمهنية، في الشرطة والجيش كليهما، هام لنجاح تيمور - ليشتي لأمد بعيد. ونشيد بالتقدم المحرز في إنشاء الإطار التشريعي والسياساتي الشامل في قطاع الأمن. ونحث الحكومة على إنجاز سياستها الأمنية الوطنية، وعلى العمل من أجل تنفيذ التفاهم بشأن الأدوار والمسؤوليات الناتجة عن ذلك في جميع المؤسسات الأمنية، ولا سيما مؤسسات الشرطة والجيش.

وتلتزم الولايات المتحدة بتعزيز قطاع الأمن التيموري. فعملنا مؤخراً على زيادة دعمنا الثنائي في هذا المجال - على سبيل المثال، من خلال برنامج لتعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة.

رابعاً، نشعر بالتشجيع إزاء المؤتمر الختامي عن الحوار المعني بتوافق الآراء على الصعيد الوطني بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتدعم الولايات المتحدة بشدة تلك الجهود والجهود الإضافية لتعزيز عملية المصالحة الوطنية في إطار الإجراءات القانونية الواضحة التي يمكن التنبؤ بها. والتصدي لجوانب القلق المتنامية إزاء الإفلات من العقاب، وإرساء الثقة العامة بقطاع العدالة، أمران هامان بالنسبة إلى السير قُدماً على طريق الاستقرار.

أخيراً، إن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسات الديمقراطية هامتان لتحقيق الاستقرار والأمن في تيمور - ليشتي لأمد بعيد. والانخراط المستدام للمجتمع الدولي ضروري، وكذلك الانخراط المتواصل مع الشركاء الثنائيين. وتلتزم الولايات المتحدة بمساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق أهدافها البعيدة المدى. ونحن نستثمر في البرامج



ونؤيد خطة تقليل مكوّن الشرطة في بعثة الأمم المتحدة، لأن الحالة في البلد آخذة في التحسّن، وذلك تمثيلاً مع رغبات الحكومة. وينبغي للبعثة أن تكون على استعداد لتوفير المساعدة في إجراء الانتخابات. وأحطنا علماً بالمعلومات عن بدء المناقشات مع قيادة تيمور - ليشتي بشأن بارامترات العمل المقبل لبعثة الأمم المتحدة، وأشكال تواجد الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام ولجميع موظفي البعثة، الذين يشملون أفراداً من الشرطة المدنيين الروس، على عملهم الاحترافي.

**السيد بارباليتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نرحب بوجود رئيس الوزراء غوسماو، وأن نشكره على إسهامه القيّم في هذه المناقشة. ونود أيضاً أن نشكر الممثلة الخاصة، السيدة حق، على إحاطتها الإعلامية اليوم، وعلى التزامها بالوفاء بولايتها.

وتود البوسنة والهرسك أن تشيد بالشعب والحكومة والأطراف السياسية في تيمور - ليشتي على تعاونها وتحمل المسؤولية، مما ساهم إلى حد كبير في التقدم العام المحرز في جميع المجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب كذلك بالدور الهام الذي ما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تضطلع به في دعم جهود تيمور - ليشتي للنهوض بالسلام والاستقرار والتنمية. ومع إبقاء ذلك في البال، تؤيد البوسنة والهرسك تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً.

ويسعدنا أن نعلم أن تقدماً كبيراً قد تمّ إحرازه في العديد من المجالات الهامة، ولا سيما في تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الديمقراطية.

**السيد دولغوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن أيضاً نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على عرض التقرير عن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2011/32). ونرحب برئيس وزراء البلد، السيد زانانا غوسماو، ولقد استمعنا إلى تقييماته بانتباه.

بإمكان القول بداية إن روسيا تشعر بالارتياح إزاء استقرار الحالة العسكرية والسياسية في تيمور - ليشتي، والتقدم المحرز في مجالات رئيسية تتعلق بتنميتها. وذلك مردّه بلا شك إلى قادة البلد وبعثة الأمم المتحدة. وما فتئت القوى السياسية في تيمور - ليشتي تظهر نهجاً مسؤولاً، والتزاماً بعملية الحوار والمصالحة الوطنيين ارتكازاً على مبادئ ديمقراطية. فذلك هام بشكل خاص في سياق الانتخابات العامة المخطط إجراؤها في العام ٢٠١٢.

إن استقرار الحالة قد هيأ الظروف اللازمة لمواجهة التحديات البعيدة المدى. فتمكنت الحكومة من تحقيق النمو الاقتصادي، وتراجع مستوى الفقر، وحدوث تحسّينات في مؤشرات التنمية البشرية. ونرحب بالتقدم المحرز في نقل المسؤوليات عن إنفاذ القانون من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى شرطة تيمور - ليشتي. ونحن على ثقة بأن تلك العملية سوف يتم إنجازها قريباً. ونؤيد اقتراح الأمين العام بإعادة تركيز جهود بعثة الأمم المتحدة على توفير المساعدة للشرطة الوطنية، وتعزيز قدراتها. ونظراً لذلك، وفيما يجري العمل حالياً على إرساء سلطات الدولة، لا تزال المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية حادة، ويتطلب التقدم المحرز مزيداً من مساعدات أقوى يقدمها المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة.

للقوانين التي تحكم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهيئات إدارة الانتخابات. فذلك سيوطد أركان القدرات المؤسسية لتنظيم الانتخابات المقبلة بدعم دولي محدود. وفي ذلك السياق نؤيد كذلك الدور المتوخى للأمم المتحدة في تقديم الدعم الفني واللوجستي عند الطلب. وإن تنظيم وإجراء انتخابات عام ٢٠١٢ بنجاح سيكون اختباراً رئيسياً للتقدم الديمقراطي في تيمور - ليشتي.

ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2011/32)، لقد استرد اقتصاد تيمور - ليشتي عافيته على نحو رائع منذ أزمة عام ٢٠٠٦. ولكن بذل جهود إضافية مطلوب لإدامة النمو المتوخى عن طريق النهوض بالتنمية الريفية وتطوير الهياكل الأساسية ودور القطاع الخاص، الأمر الذي ينبغي أن يسفر عن توفير فرص عمل أكثر، لا سيما للشباب.

أخيراً، نود أن نكرر تأييدنا التام لجهود شعب وحكومة تيمور - ليشتي لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار المستدام في وطنهما.

**السيد برينز (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيدة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية. وأرحب كذلك بحضور رئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد غوسماو، هنا اليوم.

لقد أعادت السيدة حق التأكيد على أن الحالة في تيمور - ليشتي تتسم بالهدوء وتواصل التطور في الاتجاه الصحيح. وأود أن أهنئ رئيس الوزراء غوسماو، وعن طريقه السلطات والمعارضة البرلمانية في بلده، وكذلك مجتمع تيمور - ليشتي المدني، الذين برهنوا جميعاً على نضجهم السياسي ومتانة مؤسساتهم الفتية. إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدناه، لا سيما في تخفيض مستوى الفقر، هو ثمرة هذا الاستقرار الجديد، لمنفعة الشعب التيموري.

ونود أن نذكر بأن الفرصة قد سنحت للمجلس كي يحيط علماً بتجربة تيمور - ليشتي في بناء المؤسسات، وذلك خلال المناقشة المفتوحة التي أجزاها بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات، ونظمتها البوسنة والهرسك في الشهر الماضي (انظر S/PV.6472 والاستئناف ١).

إن تعزيز إصلاح قطاع الأمن هام للسلم والأمن المستدامين في تيمور - ليشتي. ونرحب باستئناف الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي اضطلاعها بالمسؤوليات الرئيسية عن عمليات الشرطة في مقاطعتين إضافيتين خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونشجع بقوة على الإنهاء المبكر لهذه العملية في جميع القطاعات والوحدات. ومما يكتسي أهمية خاصة في العمل على بلوغ تلك الغاية الأنشطة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (بعثة تيمور - ليشتي) وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي (شرطة تيمور - ليشتي) في النهوض ببناء القدرة المؤسسية - بما في ذلك تحسين المهارات الإدارية وإجراء التحقيقات في العنف القائم على أساس الجنس ومحاربة الاتجار بالبشر وممارسة مهام الشرطة في المجتمعات المحلية. إن تلك الأنشطة تشكل جزءاً من خطة التنمية الاستراتيجية لشرطة تيمور - ليشتي للسنتين ٢٠١١-٢٠١٢، التي ينبغي أن تتمخض عن قيام شرطة تيمور - ليشتي بمزاولة مهام الشرطة الأولية.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تيمور - ليشتي لن تمضي نحو المصالحة التامة والرخاء إلا على طريق الحقيقة والعدالة. ولذلك نرحب بمحصلة المؤتمر الختامي للحوار التوافقي الوطني المعني بالحقيقة والعدالة والمصالحة، مما يسر بالتأكيد استمرار الحوار داخل المجتمع التيموري.

وفيما يتصل بالانتخابات العامة المقرر عقدها في ٢٠١٢، نرحب بالموافقة المرتقبة على التعديلات المقترحة

بعد أن تغادر البعثة. إن مغادرتها ستكون برهاناً لا على افتقار المجتمع الدولي إلى الاهتمام بتيمور - ليشتي وإنما على ثقتنا بقدرة هذا البلد على أن يمسك بزمام مصيره بنفسه.

**السيد سانفو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):  
تشكر جنوب أفريقيا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على الإحاطة الإعلامية التي وافت المجلس بها اليوم. ونقدر كذلك حضور السيد غوسماو، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، في هذه المناقشة، ونشكره على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/32).

في غضون أكثر من عقد بقليل منذ الاستقلال و تيمور - ليشتي تواصل إحراز تقدم كبير صوب الاستقرار والسلام والتنمية على الأمد البعيد. لقد تعين على حكومة البلد وشعبه أن يبدأ من الصفر بتهيئة السلام والاستقرار بعد عقود من النضال من أجل الاستقلال. وقد يسر السلام النسبي في تيمور - ليشتي نشوء بيئة تمكينية لتحقيق الأهداف الإنمائية ووضع أسس بناء الدولة وبناء المؤسسات. إن تلك الجهود تستحق التقدير. وقد اضطلع المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة - بدور حاسم، في شراكة مع التيموريين، في التصدي للتحديات التي كانوا يواجهونها. وإن حكومة تيمور - ليشتي تستحق الثناء على مواصلتها الحوار الوطني والعمل من أجل الوحدة وبناء السلام المستدام وتوطيد أركانه واحترام المبادئ الدستورية وسيادة القانون في ظل الديمقراطية.

تلك العمليات ستستفيد فائدة كبيرة من جهود الحكومة المتواصلة لرعاية الحوار والمصالحة عن طريق استضافة المؤتمر التوافقي الوطني الذي تنضوي تحته مجموعة واسعة متنوعة من العناصر الوطنية الفاعلة، سواء من الحكومة أو المجتمع المدني، وكذلك عن طريق الحلقات الدراسية التي تنظمها هيئة مكافحة الفساد. هذه دلالات هامة لا غنى عنها

ما نراه في تيمور اليوم يمثل قصة نجاح للأمم المتحدة وشهادة على قدرتها على مساعدة بلد في سيره على درب السلام والاستقرار. لكن تاريخ البلد الحديث ينبغي ألا يدفعنا إلى صرف انتباهنا أو إضعاف جهودنا. ونحن على اقتناع في هذا الصدد على أن السلام والمصالحة لن يتحققا في تيمور إلا إذا أبدى زعماءها عزمًا على محاربة الإفلات من العقاب. لذلك فإن ما يتسم بأهمية جوهرية أن تكون الدولة التيمورية قادرة فيما يتجاوز أي شك على تأكيد نزاهة أفراد شرطتها في اللحظة التي يبدوون فيها استئناف مسؤولياتهم كاملة. ولذلك نتوقع من العدالة التيمورية أن تواصل مقاضاة المذنبين بارتكاب جرائم خطيرة أثناء أحداث عام ٢٠٠٦. ومثلما قالت الممثلة الخاصة، نلاحظ مع القلق القرار بالتصديق على شهادات ١٩٩ شرطيا، رغم وجود إجراءات إجرامية وتأديبية جارية، وبعضها خطير جدا. ويجدون الأمل أن نرى قريبا الإكمال السريع للمداولات البرلمانية بشأن قوانين التعويضات، وكذلك بشأن تهيئة إجراءات المتابعة لهيئة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة وهيئة الحقيقة والصدقة.

وإننا نعول على الممثلة الخاصة وعلى قيادتها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (بعثة تيمور - ليشتي) في جميع مراحل نقل السلطات إلى الشرطة الوطنية وانتخابات عام ٢٠١٢ والانسحاب اللاحق للبعثة. وإنني أؤمن بأن الأهداف التالية واضحة: أولاً، كفالة أن يكون قوام بعثة تيمور - ليشتي وتشكيلتها متناسبين مع مهام البعثة الجديدة ومع الحالة في الميدان؛ ثانياً، المساهمة في نجاح انتخابات عام ٢٠١٢، التي يتحمل التيموريون أنفسهم المسؤولية عنها؛ ثالثاً، الإعداد لانسحاب البعثة بعد هذه الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة. ونرجو أن يتيح تقرير الأمين العام التالي وتجديد ولاية البعثة في عام ٢٠١٢ الفرصة - بطبيعة الحال بالعمل مع شعب تيمور - ليشتي - لتحديد نوع الوجود الذي سُبقي للأمم المتحدة عليه هناك

وبناء قدرتها في المجالات الخمسة التي حددتها السلطات الوطنية: التشريع والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات.

وثمة تحدٍ آخر يتصل بمسألة البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، وهذا الأمر، كما جاء في تقرير الأمين العام، ينطوي على إمكانية "إثارة مشاعر الإحباط والاضطرابات الاجتماعية". وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي ملاحظة الأمين العام التي قال فيها: "يتمثل التحدي القائم حاليا في تحقيق نمو شامل ومستدام عن طريق تعزيز التنمية الريفية والقطاع الخاص وتوليد فرص العمل، وبخاصة للشباب" (S/2011/32، الفقرة ٦٥). ويجب أيضا إعطاء الأولوية للجهود المتواصلة لمعالجة أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية ولدعم الفئات الضعيفة.

وفي سياق جهود تيمور - ليشتي الرامية إلى تعميق الديمقراطية والاستقرار، فإنها تستعد لإجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠١٢. ويرحب وفد بلدي بالعمل الجاري لبعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل بناء قدرات المؤسسات الوطنية على إجراء هذه الانتخابات وإدارتها، وتزويدها بالدعم اللوجستي والتقني. وبينما ندعم بناء الدولة وبناء المؤسسات في تيمور - ليشتي، يجب أن نتذكر أن هذه الجهود لن تكون مستدامة إلا إذا ارتكزت على مبدأ الملكية الوطنية وعندما يجري تحديد الاحتياجات الأمنية والإنمائية بعناية.

وبخصوص مستقبل ولاية البعثة، فإن وفد بلدي يؤيد تمديد الولاية لمدة ١٢ شهرا. وتحت على إجراء معايرة دقيقة لتخفيض قوام البعثة بعد انتخابات عام ٢٠١٢، مع مراعاة الظروف في الميدان وأن تجسد الولاية المقبلة أولوية للحكومة الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على توظيفها للجهود بناء السلام.

على جهود حكومة تيمور - ليشتي الجادة لمعالجة مسائل العدالة والفساد والمصالحة الصعبة. وتلك الجهود من جانب الحكومة تبشر بالخير لتوطيد الديمقراطية وتدلل على المطامح المبدئية للشعب في مستقبل زاهر.

وجنوب أفريقيا تؤمن إيمانا قويا بأن الحالة الأمنية المستقرة في تيمور - ليشتي وضعت أسسا متينة لتنميتها الاقتصادية. وإن سلامها واستقرارها المستمرين أثرا عن تقدم رائع حيث أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ وضع تيمور - ليشتي في المرتبة ١٢٠ من بين ١٦٩ بلدا، الأمر الذي يعتبر تحسينا رائعا منذ عام ٢٠٠٥. ولاحظ وفدي مع الارتياح أيضا أن تيمور - ليشتي تندرج الآن بين البلدان الـ ٢٠ الأسرع في النمو الاقتصادي في العالم.

ونعترف كذلك بالتقدم الهام الذي أحرزته قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي في استئناف مسؤولياتها الأولية في تأدية مهام الشرطة. وإن حكومة تيمور - ليشتي تواصل إحراز التقدم في تطوير إطار عمل شامل في ميداني التشريع والسياسة العامة للقطاع الأمني، وإننا نقدر أيضا التقدم المحرز في الوفاء بأهداف الاستراتيجيات المتوسطة الأمد في مجالات سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. كما تشيد جنوب أفريقيا بحكومة تيمور - ليشتي على تطبيقها رُزْم الرعاية الاجتماعية للمسنين والضعفاء وعلى إقرار التشريعات التي تؤسس لمنح المعاشات التقاعدية الاجتماعية للمحاربين، وكذلك على تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تتطلب عمالة مكثفة على مستوى المجتمع المحلي بقصد خلق فرص العمل المدرة للدخل أمام الأسر الفقيرة.

ورغم التقدم المحرز الذي يستحق الثناء، ما زالت التحديات قائمة، وإن حكومة تيمور - ليشتي ستظل تعتمد على دعم المجتمع الدولي. ويتصل أحد التحديات الهامة بالحاجة إلى مواصلة تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي

عملية إعادة المسؤولية إلى الشرطة التيمورية في مقاطعة تلو الأخرى. غير أننا نتوقع الانتهاء من العملية في غضون الجدول الزمني المحدد، مما يمهد الطريق أمام تولي قوة الشرطة الوطنية المسؤولية كاملة عن قيادة ومراقبة جميع عمليات الشرطة في تيمور - ليشتي.

ونريد أن نؤكد على أن وجود آلية تأديبية فعالة أمر حيوي لإنشاء قوة شرطة وطنية قوية ومهنية ومستقلة. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بمنح شهادات إجازة لـ ٥٢ ضابط شرطة يواجهون تهما تأديبية وجنائية مختلفة يثير قلقا بالغا. ويتمثل التحدي الأساسي الذي يواجه الحكومة والسلطات القضائية في البلد في كيفية صون سلامة قوة الشرطة الوطنية وكفالة فعالية أنظمتها الداخلية للانضباط.

وتجدر الإشارة بالتفاعل البناء بين مختلف الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في ضمان السلام والوئام والاستمرارية في الحكم. ونلاحظ، على وجه الخصوص، مبادرة الحكومة المتعلقة بسبل تحقيق السلام والوحدة الوطنية، والتي تساعد على تعزيز الحوار والمصالحة بين الأطراف.

وآفاق تحقيق السلام والاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والنمو في الأجل الطويل تمثل حوافز هائلة للأطراف للتعامل مع انتخابات عام ٢٠١٢ بنشاط متجدد وبروح توافقية. ولذا فإننا نرحب ببدء الآلية المشتركة للتخطيط للمرحلة الانتقالية، وخصوصا الاجتماع الرابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالعملية الانتقالية.

والتدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لتعزيز قدرة وفعالية قطاعي العدالة والإصلاحات جديدة بالثناء. وقد عززت تلك التدابير بوضوح إمكانية الوصول إلى العدالة، وقللت من القضايا الجنائية المعلقة وحسنت الهياكل الأساسية

**السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود

أن أرحب بدولة السيد زانانا غوسماو، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، في مجلس الأمن وأن أشكره على بيانه الثاقب والشامل. وأود أيضا أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور - ليشتي، على إحاطتها الإعلامية النيرة اليوم في سياق تقرير الأمين العام (S/2011/32). ونقدر إسهاماتها وخدماتها المتفانية بصفتها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

سأقتصر في ملاحظاتي على ثلاث مسائل هامة، وهي تحديدا، الحالة السياسية والأمنية في تيمور - ليشتي وجدول أعمالها الاقتصادي والإئمائي ونظام القضاء والإصلاحات فيها.

ويرحب الوفد النيجيري بمناخ الهدوء والاستقرار الذي لا يزال يميز الحالة السياسية والأمنية إجمالا في تيمور - ليشتي، وخاصة منذ عام ٢٠٠٨. والحالة السائدة تظهر بلا شك التزام القيادة التيمورية وأصحاب المصلحة التيموريين بالحفاظ على السلام من خلال الحوار الوطني والشمول السياسي. بل إن الهدوء النسبي قد يسر أيضا التركيز على تنفيذ الخطة الإئمائية الوطنية للحكومة. وفي هذا السياق، نرحب بالمشاورات التي عقدت في ديلي في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن الخطط الإئمائية المقترحة للحكومة لعام ٢٠١١، باعتبارها عزمًا ثابتًا من قبل الحكومة على تعزيز السلام والأمن الداخليين.

واستئناف قوة الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن أعمال الشرطة أمر بالغ الأهمية أيضا لتعزيز السلام والاستقرار في البلد. ولذلك، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في استئناف قوة الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن أعمال الشرطة في مقاطعتين إضافيتين وثلاث وحدات أخرى. ونؤيد تماما

وإنشاء معهد الدفاع الوطني هو من المظاهر الجديرة بالثناء لهذا الالتزام.

وتتفق نيجيريا مع الأمين العام في رأيه بأن وجود الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة سيكون أمرا حيويا لدعم قوة الشرطة الوطنية في مجالات بناء القدرات وتعزيز المهارات وفي وظائف استشارية محددة في جميع مقاطعات ووحدات تيمور - ليشتي طوال عام ٢٠١٢. كما ستوفر شرطة البعثة الدعم التشغيلي لقوة الشرطة الوطنية في حالة نشوء ظروف قصوى، متى اقتضى الأمر وطلب منها ذلك، خلال فترة الانتخابات في عام ٢٠١٢. ونظرا للأدوار الحاسمة التي ستضطلع بها البعثة، فإن نيجيريا تؤيد تمديد ولايتها لمدة سنة أخرى.

**السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود أن أعرب عن شكرنا لرئيس الوزراء غوسماو وللممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على تفانيهم في مساعدة شعب تيمور - ليشتي.

سيحدد العامان المقبلان آفاق تحقيق الاستقرار والسلام مستقبلا لتيمور-ليشتي ولشعبها. وتظل الانتخابات المقرر إجراؤها في منتصف عام ٢٠١٢ أبرز معالم المرحلة المقبلة. وبينما تعمل تيمور - ليشتي في سبيل إجراء تلك الانتخابات، يسرنا أن الحالة الأمنية لا تزال هادئة وأنه حدث تحسن واضح ومطرود منذ عام ٢٠٠٦.

ويستحق أفراد بعثة الأمم المتحدة من الرجال والنساء الثناء لدورهم في كفالة الاستقرار في تيمور - ليشتي. إن عملهم بدأ يؤتي ثماره الآن، بينما تضطلع الحكومة على نحو متزايد بمسؤولياتها عن الأمن الداخلي.

ويثلج صدرنا بشكل خاص التسليم الوشيك لكل المخاطر الشرطية إلى قوات الشرطة الوطنية، إلى جانب أن

للسجون. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالتوظيف وعدم كفاية الميزانيات جسيمة. ولدعم التقدم الملحوظ الذي تحقق بالفعل في هذه القطاعات، ينبغي للحكومة أن تشدد على مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لتوليد ثقة الجمهور في النظام القضائي وضمان احترام استقلال القضاء.

وبخصوص التنمية الاقتصادية، فإن الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي يمضي قدما بسرعة، مع تحسن الأوضاع الأمنية وزيادة الثقة في قادة البلد. ومن ثم، فإننا نرحب بالحد من الفقر وتحسن مؤشرات التنمية البشرية واستخدام الحكومة للموارد بصورة رشيدة، مما في ذلك الاستثمارات الضخمة في الهياكل الأساسية.

ولتحويل الاقتصاد تماما، ينبغي للحكومة أن تعطي الأولوية للتنمية الريفية وتوظيف الشباب. وهناك أيضا حاجة قصوى لكي تشرح الحكومة أهدافها وبرامجها للسكان بشكل أكثر وضوحا. وإذا جرى تسخير الاستثمارات في الركائز الاقتصادية الثلاث التي حددها الحكومة، الزراعة والموارد الطبيعية والسياحة، فإنها ستولد نموا اقتصاديا وستسرع وتيرة التنمية في البلد.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة ولفريق الأمم المتحدة القطري للأدوار الهامة التي يقومون بها في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي. وندعو المانحين وشركاء التنمية إلى توفير دعم طويل الأجل ويمكن التنبؤ به، من شأنه أن يعزز الحكومة وهي تواجه التحديات الشاقة لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. ونثني على ما توفره الأمم المتحدة من دعم في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية لتيمور - ليشتي، والذي يُقدم من خلال بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الاستقبال والحقيقة والمصالحة تقدماً حقيقياً، جنباً إلى جنب مع العمل بشأن التعويضات لضحايا الانتهاكات السابقة.

ومن الأهمية بمكان أن تخطط الأمم المتحدة الآن لأولويات وجودها ما بعد عام ٢٠١٢. فالبعثة يجب أن تخطط لاستراتيجية خروج متماسكة وواقعية ومستدامة، بما يمكن الأطراف الفاعلة المدنية لبناء السلام من أن تتبوأ موقع القيادة في المساعدة على تشكيل مستقبل تيمور - ليشتي. وتطلع إلى تلقي تحديث مفصل عن هذا التخطيط في تقرير الأمين العام في وقت لاحق من هذا العام.

وفي نفس الوقت، يتعين على أسرة الأمم المتحدة الأوسع أن تعمل صوب معالجة الاحتياجات الأطول أجلاً للبلد، بالتعاون الوثيق مع حكومة تيمور - ليشتي. ونؤكد على أهمية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال في هذا الصدد. ومشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تحمل إمكانية أن تغدو منارة للنجاح، بحيث تبين كيف يمكن تقليص عمليات حفظ السلام بينما يواصل بناء السلام من المدنيين عملهم الحيوي الأهمية. والمملكة المتحدة تشجع الأمم المتحدة على أن تغتنم هذه الفرصة.

**السيد موريس كابرال (البرتغال)** (تكلم بالبرتغالية؛  
وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور دولة السيد كاي رالانا غوسماو، رئيس وزراء تيمور - ليشتي معنا هنا اليوم. لقد ظل زانانا غوسماو لفترة طويلة يمثل كفاح تيمور - ليشتي من أجل تقرير المصير والاستقلال. إنه رجل أبدى شجاعة وعزماً لا يلبين في وجه أصعب الاحتمالات. وقاد بلده الفتي، أولاً كرئيس للجمهورية واليوم كرئيس للوزراء. وإذ أرحب برئيس الوزراء زانانا غوسماو، أرحب أيضاً بزعيم دولة شقيقة، هي عضو في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، تلك الجماعة التي توحدنا روابط لا تنفصم عراها. ومن الإشارات الرمزية حقاً، أن تجلس كل من

هذا الانتقال يجري دون زيادة في الجرائم أو الخروج على النظام. ويمثل هذا التسليم الناجح إلى الشرطة الوطنية خطوة صوب انتهاء دور الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا نفترض أن مجلس الأمن سيحتاج إلى تمديد ولاية حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة إلى ما بعد شباط/فبراير ٢٠١٣.

وإذ نستعد لمغادرة البعثة في غضون عامين، ينبغي أن تبدأ شرطة الأمم المتحدة انسحابها من الآن. ونحيط علماً بسحب عدد ضئيل من أفراد شرطة الأمم المتحدة كما أوصى الأمين العام بذلك مؤخراً. ونتوقع تعجيل الانسحاب بوتيرة أسرع بعد انتخابات عام ٢٠١٢. وينبغي النظر إلى هذا التقليل على أنه دلالة على الثقة في قدرة الشرطة الوطنية على إعادة تقديم نفسها بوصفها المسؤول الأول عن توفير الأمن في تيمور - ليشتي. ويمكن لحكومة تيمور - ليشتي أن تضطلع بدور هام بضمان أن تكون شرطتها مجهزة على نحو كاف بأدوات تمكينية هامة مثل المولدات ومرافق الاتصالات والمعدات المكتبية كما يمكن للشرطة الوطنية أن تحقق كامل طاقتها.

وكما أشار بعض زملائي - ينبغي لحكومة تيمور - ليشتي أيضاً أن تضمن ألا تمس نزاهة الشرطة الوطنية. وكلمات رئيس الوزراء غوسماو في هذا الصباح بشأن هذا الموضوع كانت مشجعة. ولكن، تفلقنا الأنباء التي تشير إلى أن ٥٢ من أفراد الشرطة الوطنية العاملين الذين يواجهون اتهامات جنائية خطيرة قد حصلوا على شهادات توثيق الأهلية. وندعو حكومة تيمور - ليشتي إلى إيلاء الأولوية لحل هذا الموقف غير المرضي.

ولا بد للحكومة أيضاً أن تواصل اتخاذ موقف صارم ضد الإفلات من العقاب وأن تقدم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى العدالة. ومن الأهمية أن يحرز العمل بشأن تشريع يحقق متابعة عمل لجنة

القضايا الوطنية هو السبيل الأمثل لإيجاد حلول لها وتدعيم التلاحم الوطني في مواجهة التحديات الصعبة.

وفي المجال الاقتصادي، كان النمو سريعاً، ويمكن أن تمثل الميزانية التي جرت الموافقة عليها مؤخراً أداة مفيدة لتنويع الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل وهما أمران مطلوبان بشدة، مع كفاءة توزيع أفضل للثروة وزيادة الفرص، لا سيما للشباب.

كما تحسنت قدرات النظام القضائي، بما في ذلك في المناطق الريفية، فيما تعززت استقلاليته. وتواصل تدريب المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون، وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجنسانية، تحرز تقدماً. وكشريك رئيسي للتعاون في القطاع القضائي، تقرر البرتغال بأهمية اتباع نهج منسق إزاء إصلاح النظام القضائي، بغية زيادة الملكية التيمورية في تعزيز المؤسسات الوطنية.

وأود أن أثنى على بعثة الأمم المتحدة لإسهامها المهم للغاية في إحراز التقدم الذي نوهت إليه. وتيمور - ليشتي حقاً خير مثال لإسهام الأمم المتحدة في بناء السلام الناجح، ونحن على ثقة بأن الحالة السلمية الراهنة ستستمر في غضون عام ٢٠١٢ وما بعده.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية البالغة الأهمية، ما زالت تيمور - ليشتي تواجه تحديات جسيمة. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازها لتعزيز مؤسسات الدولة كيما تضطلع بمسؤولياتها بالكامل. وبالمثل، فإن إنجاز إصلاح القطاع الأمني، وتطوير قدرات المجتمع المدني، وضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون ومواصلة النهوض بحقوق الإنسان ما زالت كلها من المهام ذات الأولوية على الطريق صوب ديمقراطية وطيبة الأركان ومستقرة في تيمور - ليشتي.

تيمور - ليشتي والبرتغال اليوم على هذه الطاولة في جلسة تترأسها البرازيل. أرحب بكم، يا دولة رئيس الوزراء، فكلماتكم تلهمننا الثقة في مستقبل تيمور - ليشتي.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية الوافية للغاية، مؤكداً لها مرة أخرى دعم البرتغال الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

تقف تيمور - ليشتي اليوم عند منعطف خاص جداً. ففي غضون عام تقريباً، وبعد عشر سنوات من استقلالها، تشهد تيمور - ليشتي انتخابات بالغة الأهمية، لتحترم بذلك مرة أخرى المسار الديمقراطي الذي رسمه الشعب التيموري لنفسه.

وفي العام القادم، سيعمل مجلس الأمن، بناء على مشورة السلطات في تيمور - ليشتي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالانتقال، على تحديد السبل التي تواصل الأمم المتحدة من خلالها الإسهام في ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد لدى احتتام ولاية البعثة. ولكن، ستتاح لنا الفرصة لمناقشة تلك المسائل في الوقت المناسب؛ واليوم، أود أن أبرز الإنجازات المشجعة التي حدثت خلال عام ٢٠١٠ في عدد من المجالات، على الرغم من المشاكل المزمنة التي لا تزال تواجه البلد.

بالترااف مع مواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية، بدأت بصمات الثقافة والممارسات الديمقراطية تبرز في المجتمع التيموري. وتعزز الحوار السياسي حول المسائل المتصلة بالشواغل الوطنية. وتشجعنا المشاركة الفعالة للقيادة التيمورية، بما فيها المعارضة، في تلك العملية. ونعتقد أن تعزيز المنتديات لإجراء المناقشات المفتوحة والديمقراطية بشأن



والبرتغال ستبقى ملتزمة تماماً بدعم تيمور - ليشتي في جهودها لترسيخ الديمقراطية والتنمية، ثنائياً وكعضو في الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على السواء. وتعاوننا مع تيمور - ليشتي يغطي طائفة واسعة من المجالات، بما فيها الحوكمة والإدارة العامة والعدالة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني، وندعم كل المجالات التي تقع في نطاق مسؤولية البعثة دعماً كاملاً. ويسعدنا بصفة خاصة أننا، في المستقبل القريب، سنرحب بالضباط التيموريين في إطار الوحدات البرتغالية في عمليات حفظ السلام. يبرز ذلك درجة النضج والمهنية التي بلغتها القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي.

نحن مقتنعون بأن تيمور - ليشتي ستنجح في مساعيها، لكن كي يحقق البلد أهدافه، يجب على المجتمع الدولي مواصلة توفير الدعم السياسي اللازم والموارد المناسبة، وبالتالي الوفاء بمسؤولياته والتزاماته تجاه الديمقراطية والاستقرار في تيمور - ليشتي.

#### السيد مونغارار موسوتسي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور - ليشتي، على عرضها التفصيلي لتقرير الأمين العام (S/2011/34) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لدولة السيد كاي زانانا غوسماو، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في تيمور - ليشتي، وأن أشكره على بيانه المهم.

سأركز، في بياني، أساساً على التقدم المحرز في عملية البناء في تيمور - ليشتي والتحديات المتبقية وآفاق المستقبل.

في ما يتعلق بالتقدم المحرز، يقيم التقرير قيد النظر، في جملة أمور، التقدم المحرز في قطاعي الأمن والعدالة. وثمة تطورات مشجعة في القطاع الاقتصادي. وفي ما يتعلق

وشأننا بشأن الآخرين، نرى أن استتباب الاستقرار والأمن على المدى الطويل سيتوقف على قدرة المؤسسات الأمنية التيمورية على العمل بطريقة فعالة ومسؤولة وحاضمة للمساءلة، في إطار من الاحترام الكامل لسيادة القانون، مع الاستفادة من ثقة المواطنين ودعمهم. وتوضيح الاستراتيجيات داخل مؤسسات الدولة وغيرها بشأن هذه المسائل بشكل قاطع أمر لا غنى عنه.

وهناك مسألة تبعث على قلق أعضاء المجلس، وتمثل في حصول أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين يواجهون اتهامات جنائية وانضباطية خطيرة على شهادات توثيق الأهلية. وقد أحطنا علماً بالملاحظات المشجعة لرئيس الوزراء في هذا الشأن، وثق في أنه ستراعى عملية سريعة تجرى حسب الأصول القانونية الواجبة، ونفضي إلى تعزيز مصداقية جهاز الشرطة الوطنية ومهنيته وحياده وفعالته. والبرتغال تشجع حكومة تيمور - ليشتي على مواصلة العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة بشأن كل المسائل المتعلقة بالشرطة الوطنية، وتحديد المجالات ذات الأولوية الخمسة التي أبرزتها الممثلة الخاصة، مع دعم مستمر من الشرطة التابعة للأمم المتحدة.

لقد أبدى شعب تيمور - ليشتي مراراً عزمه على بناء مجتمع مسالم وديمقراطي ومستقر. وهذه الأهداف تتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، ومن الأهمية أن يطمئن التيموريون إلى أنهم لن يكونوا وحدهم في السعي إلى هذه الغايات. فالبعثة تواصل القيام بدور بالغ الأهمية في هذا الإطار، ونحن نؤيد بالكامل تمديد ولايتها لمدة ١٢ شهراً إضافية. ودور البعثة قبل وأثناء انتخابات العام القادم وبعدها سيكون أساسياً لمساعدة السلطات التيمورية على ضمان مناخ مستقر وآمن للانتخابات ونتائجها.

وفي ما يتعلق بالقطاع الاقتصادي، نرحب بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف الأولويات الوطنية لعام ٢٠١٠ في إطار العهد الدولي لتييمور - ليشتي. ورغم أزمة الغذاء الخطيرة، التي لم تستثن للأسف أي بلد نام، ينبغي أن نشعر بالسرور لأن الدولة وفرت المساعدات الغذائية للأشخاص الأكثر ضعفا. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما من حيث معدل وفيات الرضع، الذي انخفض من ٨٣ إلى ٦٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

ويتشاطر وفدي ارتياح الأمين العام إزاء التعافي الملحوظ لاقتصاد تيمور - ليشتي، الذي سجل معدل نمو يقترب من ١٠ في المائة، مع خفض نسبة الفقر وتحسن مؤشرات التنمية البشرية. ونأمل أن تواصل الإيرادات المحققة من الهيدروكربونات، التي أتاحت تحقيق ذلك التقدم، الاستفادة من الحكم الرشيد بغية مواصلة مسار النمو وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في البلد.

وفي ما يتعلق بالتحديات، لا بد أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، اللذين يمثلان مصدرين لأي صراع محتمل. إن التصدي بطريقة مسؤولة لهاتين المسألتين لن يساعد بلا شك في بناء ثقة الشعب في المؤسسات فحسب بل وسيحافظ أيضا على المكاسب المحققة في المصالحة الوطنية وتعزيز سيادة القانون، وبالتالي، الاستقرار والسلام الدائم في تيمور - ليشتي. وبالمثل، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر أن تعقد في عام ٢٠١٢ ستكون اختبارا لعملية السلام برمتها في تيمور - ليشتي.

ويعتقد وفدي أن آفاق السلام والتنمية في تيمور - ليشتي تبقى مطمئنة. يبدو أن الحكومة وشركاءها الثنائيين والدوليين ملتزمون التزاما متينا بإرساء السلام وبناء الاقتصاد. كما أن ما حققه البلد من حيث التنمية لا بأس

بالأمن، يسعد وفدي أن الحالة عموما ظلت هادئة وأن الدولة التيمورية، خاصة الشرطة الوطنية، تضطلع مجددا، في مناطق ومقاطعات كثيرة، بمسؤوليات ومهام الدولة لصون الأمن العام. ونلاحظ أيضا مواصلة التنسيق والتعاون بين قوات الأمن الدولية والقوات التيمورية.

وفي الواقع، واصل عنصر الشرطة المدنية في البعثة جهوده لتعزيز قدرة الشرطة التيمورية وتعزيز التنمية المؤسسية من خلال الدعم اللوجستي والتدريب المحدد الأهداف وتنمية المهارات الإدارية والتحقيقات الجارية في حالات العنف الجنسي ومكافحة الاتجار بالبشر ومن خلال شرطة المجتمع المحلي. ولا يسعنا سوى الترحيب بهذا.

ونشيد كذلك بالبعثة على جهودها لتدريب ضباط الشرطة المدنية الوطنية التيمورية بغية تمكينهم من العمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد دعت غابون دائما إلى بناء قدرة الدول الأعضاء من أجل حفظ السلام.

ونظّل مقتنعين بأن خطة تطوير الشرطة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، التي تستهدف تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية، تقدم إطارا فريدا للتعاون بين الشرطة والبعثة.

وفي ما يتعلق بنظام العدالة، يرحب وفدي بالدعم الذي قدمته البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز الجهاز القضائي التيموري، ولا سيما من خلال برامج تدريب الموظفين وتطوير الإطار التشريعي. إنهم يقدمون أيضا بالمساعدة في إجراء بعض التحقيقات المعقدة، كتلك المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩. كما أن زيادة عدد القضايا الجاهزة لإصدار الأحكام وإيصال خدمات إقامة العدل إلى المناطق الريفية تطوران يبعثان على الارتياح.

المجتمع الدولي ينبغي أن يركز الآن دعمه لتيemor - ليشتي في المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، نشجع جميع الأطراف في تيمور - ليشتي على أن تجعل مصلحة البلد في الأجل الطويل أساساً لأعمالها، وأن تصون الوحدة وتسوي خلافاتها عن طريق الحوار السياسي. ونشيد بالرئيس راموس - هورتا على مواصلة تعزيز الحوار الوطني التوافقي. ونأمل أن تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر أن تعقد في العام القادم بصورة سلسة.

ثانياً، ترحب الصين بالخطة الإنمائية الاستراتيجية التي اقترحتها حكومة تيمور - ليشتي. إن الفقر وانعدام التنمية الاقتصادية وقصور القدرة المؤسسية وبطالة الشباب ونقص الموارد البشرية هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على بناء السلام والاستقرار الاجتماعي في تيمور - ليشتي. وندعم الحكومة في جهودها لمواصلة تعزيز بناء القدرة المؤسسية وتركيز طاقتها على التنمية وتوسيع إسهامها في البنية الأساسية والتعليم والصحة وزياد تحسين حياة شعبها.

ثالثاً، في نهاية الأمر، يعتمد تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في تيمور - ليشتي على قوة شعب تيمور - ليشتي وحكومتها. وتدعم الصين تيمور - ليشتي في تعزيز بناء القدرات في قطاعي الشرطة والقضاء، بمساعدة الأمم المتحدة والدول المعنية، وتدعم توليها المسؤولية الكاملة عن الحفاظ على النظام العام في موعد مبكر.

ونؤيد تمديد البعثة لمدة سنة على أساس الولاية الحالية. وقد أحطنا علماً بالخطة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إعادة هيكلة البعثة مستقبلاً وتقليص حجمها. ونؤيد نقل كامل المسؤوليات إلى حكومة تيمور - ليشتي عندما تصبح الظروف ملائمة. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تأخذ خطة تقليص حجم البعثة تماماً في الحسبان انتخابات العام المقبل، وأن تكفل الانتقال السلس بشرط مسبق هو الحفاظ

به. لذلك لا بد من أن نواصل تشجيع الشعب التيموري على تحقيق أقصى استفادة من دعم المجتمع الدولي ومن الإيراد المحقق من قطاع النفط لتحقيق الوحدة الوطنية وبناء دولة مزدهرة.

ولكي يسهم وفدي في تحقيق تلك الأهداف، فإنه يؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً إضافية.

ويهنئ بلدي مرة أخرى حكومة وشعب تيمور - ليشتي على جهودهم الجديرة بالثناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم. وأكرر دعم وفدي الثابت للعمل الرائع الذي تقوم به البعثة. وأشيد بقيادة السيدة أميرة حق وبالروح المهنية التي أبدتها وموظفوها في الميدان. ويمكنهم التعويل على دعم وفدي المتواصل.

#### السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود

أن أشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيemor - ليشتي، على إحاطتها الإعلامية. كما أرحب برئيس وزراء تيمور - ليشتي ومشاركته في جلسة اليوم. لقد استمعت بعناية لبيانه.

يسعدنا أن نرى الحالة العامة في تيمور - ليشتي تبقى مستقرة. لقد تعززت تدريجياً قدرة الدولة. وهناك فرص كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتضطلع الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي بدور متزايد الأهمية في صون الأمن العام. لقد حققت حكومة وشعب تيمور - ليشتي تقدماً ملمهما في بناء بلدهم. كما أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على جهودهما تحقيقاً لتلك الغاية.

لكن تيمور - ليشتي لا تزال، في الوقت نفسه، تواجه تحديات كثيرة على طريق توطيد السلام وصون السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. وترى الصين أن

بمساعدة تيمور - ليشتي في خططها لأن تصبح عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشدد على نتائج المؤتمر الختامي لحوار الوفاق الوطني بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩، والجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩. وكما قال الرئيس راموس - هورتا، من الضروري إيجاد توازن بين العناصر العقابية والإصلاحية.

ونود أن ننوه بالتقدم المحرز في مجال الأمن، لا سيما في المناطق التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية مهامها. وفي ذلك الصدد، نشاطر المثلة الخاصة قلقها بشأن اعتماد ٥٢ من الضباط المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة. وبالرغم من أن ذلك الإجراء قد استند إلى استعراض وتوصيات نظام الاعتماد الجديد الذي وضعت الحكومة، فإننا نعتقد أن إجراء استعراض أكثر دقة لمنع الإفلات من العقاب أمر ضروري.

ونرى أن تعريف العنف المتزلي على أنه جريمة ضد النظام العام بموجب القانون الجنائي يشكل خطوة هامة إلى الأمام في عملية الإصلاح القضائي. ومع ذلك، يدهشنا استمرار استخدام آليات تقليدية لا تتفق مع حقوق الإنسان الدولية. إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للمعايير السارية. ونشجع المبادرات التي أعدها في ذلك الصدد وزير الدولة المعني بتعزيز المساواة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2011/32) إلى تقدم كبير فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسرنا أن نعلم أن تيمور - ليشتي تحقق نمواً نسبته ١٠ في المائة، وأنها نجحت في تقليص معدل الفقر، وفي تحسين مؤشرات التنمية البشرية. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الصعوبة التي تواجه الشباب في العثور على فرص العمل.

على الأمن والاستقرار. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة إلى تيمور - ليشتي من أجل توطيد السلام وتعزيز التنمية.

وحالما تنتهي ولاية البعثة، يمكن للأمم المتحدة أن تبقى في تيمور - ليشتي بوصفها شريكا ودياً، على أساس احترام إرادة شعب وحكومة تيمور - ليشتي. والصين مستعدة لمواصلة تقديم أقصى ما نستطيعه من الدعم والمساعدة لتيمور - ليشتي.

### السيدة دوارتي رودريغث (كولومبيا) (تكلمت

بالإسبانية): تود كولومبيا أن تتقدم بالشكر إلى رئيس وزراء تيمور - ليشتي زانانا غوسماو لإسهامه المهم في مناقشتنا اليوم. ونود أيضاً أن نثني على عمل المثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، والسيد فين ريسكي - نيلسن، نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون.

لقد شاركت كولومبيا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في المناقشات التي أدت إلى قيام هذه الدولة الجديدة وانضمامها إلى الأمم المتحدة. لذا، فإن وفدي يلاحظ، بارتياح خاص، التطورات الجارية بسرعة نحو توطيد السلام والتنمية والاستقرار في تيمور - ليشتي. إننا نتفق على أهمية مواصلة الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية والحوار من خلال التعاون مع مختلف القوى السياسية والوطنية والإقليمية، بما في ذلك المجتمع المدني، والكنيسة الكاثوليكية، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في تيمور - ليشتي.

ويسرنا أن نرى أن العلاقات الثنائية مع إندونيسيا ما برحت قوية. ويشهد على ذلك اجتماع بالي في كانون الأول/ديسمبر، لا سيما الالتزام الذي أبدته إندونيسيا

التيموري، وهذا ما عاد وأكد عليه رئيس الوزراء غوسماو في إحاطته اليوم.

ونرى ضرورة مضاعفة الجهود المشتركة بين السلطات التيمورية والبعثة خلال الفترة المتبقية من ولايتها حتى أواخر عام ٢٠١٢ بغية استكمال المهام الرئيسية المنوطة بها، ولا سيما إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز حكم القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحوار والحكم الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، نبدي الملاحظات التالية:

أولاً، بالنسبة لإصلاح القطاع الأمني، نرحب بتولي الشرطة التيمورية مسؤولية حفظ الأمن في عشر مقاطعات من أصل ثلاث عشرة، ونشدد على أهمية استكمال تأهيل أفراد الشرطة الوطنية كي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية في المقاطعات الثلاث المتبقية، مما سوف يمهد الطريق لخروج سلس للبعثة.

ثانياً، بالنسبة لتعزيز حكم القانون، نثني على الإجراءات المتخذة مؤخراً لمكافحة الفساد. ونشدد على أهمية استكمال تأهيل أفراد الشرطة الوطنية كي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية في المقاطعات الثلاث المتبقية، مما يمهد الطريق لخروج سلس للبعثة.

ثانياً، بالنسبة لتعزيز سيادة القانون، فإننا نثني على الإجراءات المتخذة مؤخراً لمكافحة الفساد. ونؤكد على أهمية تفعيل دور السلطات القضائية بغية تحقيق المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، خاصة بالنسبة للجرائم التي ارتكبت عام ١٩٩٩ وأثناء أزمة عام ٢٠٠٦ وبعدها. ويعتبر ذلك من المسائل المركزية لتحسين الأمن المستدام.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإننا نرحب بالخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، التي تقوم الحكومة بإعدادها بما يتماشى مع

إننا نؤيد عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية. وفي ذلك الصدد، نشير إلى بداية عمل الأفرقة العاملة التقنية المشتركة المعنية بالحوكمة الديمقراطية، وقطاع الشرطة والأمن، وسيادة القانون، والعدالة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، ودعم البعثات والخدمات اللوجستية، وتدريب المسؤولين الوطنيين، وأثر مغادرة البعثة على الاقتصاد المحلي. وطوال تلك العملية لا بد من التشاور بانتظام مع جميع أصحاب المصلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجهات المانحة وإبلاغهم بالتطورات أولاً بأول.

وتعرب كولومبيا عن رضاها عن التقدم المحرز في تيمور - ليشتي بدعم منسق من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والوكالات والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والجهات المانحة. وينبغي أن نواصل هذا العمل الداعم أثناء التحضير للمرحلة الانتقالية ونقل جميع المهام بشكل دائم إلى سلطات تيمور - ليشتي.

ونظراً للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي، يؤيد وفدي تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى.

**السيدة زيادة (لبنان):** أشكر دولة رئيس وزراء

تيمور - ليشتي، السيد غوسماو، على بيانه الهام. كما أشكر السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وعلى الجهود التي تبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من أجل تعزيز الأمن والاستقرار ومساعدة حكومة وشعب تيمور - ليشتي على بناء مؤسساته الوطنية.

يرحب وفدي بلدي بما ورد في تقرير الأمين العام عن الاستقرار الأمني الذي تشهده تيمور - ليشتي، وننظر بتفاؤل إلى خطوات تعزيز الوحدة الوطنية، وإلى المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تبشر بمستقبل أفضل للشعب

تأكيد، قامت ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بتقديم إسهامها، ونود أن نشيد بعمل الرجال والنساء الذين تتكون منهم البعثة.

وقبل أن أ طرح بعض الملاحظات الوطنية، اسمحوا لي أن أشدد على أن حكومي تؤيد البيان الذي سيديلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن ألمانيا تؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. لقد حققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبالتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي، نتائج كبيرة لكن، نظرا لأوجه الضعف المؤسسية المتبقية وأوجه الهشاشة المستمرة، فإننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة. ولذلك تعتبر ألمانيا أنه من الضروري الاستمرار في الاستثمار في القدرات والمؤسسات التيمورية تمشيا بصورة وثيقة مع الاستراتيجيات والأولويات والاحتياجات الوطنية. والملكية الوطنية عامل أساسي في نجاح الدعم.

وستكون الأشهر الـ ١٨ القادمة حاسمة في بناء الأسس للسلام الدائم في تيمور - ليشتي، مع كون الانتخابات في السنة القادمة معلما هاما. وفي ذلك الصدد، تؤيد ألمانيا اقتراح الأمين العام بإبقاء تكوين البعثة ومستويات الموظفين المأذون بهم دون تغيير بينما يتواصل تخفيض عديد الشرطة بصورة تدريجية حسبما تسمح به الظروف في الميدان.

ومما يثلج الصدر أن استئناف الشرطة الوطنية القيام بمسؤوليات الشرطة الرئيسية قد استمر في إحراز تقدم ومن المحتمل أن يتم الإنجاز في جميع المقاطعات والوحدات في الأشهر القادمة. ومع ذلك، سيكون مطلوبا المحافظة على مستوى كاف من شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وذلك لتكثيف الدعم لبناء القدرة ونقل

الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد على أهمية أن تشمل الخطة الإنمائية جميع شرائح المجتمع التيموري بما يساهم في تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي.

رابعا، بالنسبة لترسيخ ثقافة الحوار والحكم الديمقراطي، فإننا نرحب بالمسار الديمقراطي الذي تنتهجه حكومة تيمور - ليشتي. ونعتبر إنجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة عام ٢٠١٢ مؤشرا على عودة الاستقرار بعد أحداث عام ٢٠٠٦. ونؤكد على أهمية التعاون المشترك بين البعثة وهيئتي إدارة الانتخابات في تيمور - ليشتي.

وأخيرا، مما لاشك فيه أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد شكلت نموذج نجاح للأسرة الدولية، حيث ساهمت إلى جانب باقي وكالات الأمم المتحدة في تعزيز الممارسة الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة. وندعو كافة الأطراف إلى الاستفادة القصوى من خبراتها خلال الفترة المتبقية لها. ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة سنة أخرى.

**السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة البرازيلية على عقد جلسة اليوم وعلى إعداد مشروع القرار الذي هو قيد النظر حاليا.

ومن دواعي سروري أن أرحب اليوم في مجلس الأمن بدولة رئيس الوزراء زانانا غوسماو. لقد استمعنا إلى مداخلته بكثير من الاهتمام ونشيد به على إنجازاته. ستواصل ألمانيا تقديم الدعم لبلده بصورة ثنائية بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، خصوصا بوصفنا عضوا في المجلس وضمن مجتمع الأمم المتحدة.

وأود أن أرحب أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق. وأشكرها على إحاطتها الإعلامية وأود أن أشيد بقيادتها القديرة للبعثة. وتحيط ألمانيا علما مع الارتياح بأن الحالة العامة في تيمور - ليشتي لا تزال مستقرة. وبكل

والشمولية عامل حاسم آخر لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا يمكن الاستهانة بإتاحة الفرصة للنساء والشباب للإسهام بنصيبهم. وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى مواصلة التركيز على هاتين الفئتين من المجتمع وعلى تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتقديم الشكر مرة أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وشركائها على التزامهم بتهيئة الظروف المواتية لانسحاب البعثة في المستقبل وتشجيع شركائنا التيموريين على الاستمرار في التنفيذ النشط لخطتهم الإصلاحية الوطنية الطموحة. وشعار الحكومة "وداعا أيها الصراع، ومرحبا بالتنمية" يلخص بجدارة التطلعات التي تتشاطرها.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

(تكلمت بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

أود أن أرحب بحرارة بدولة رئيس الوزراء السيد زانانا غوسماو، رئيس وزراء تيمور - ليشتي. وأود أن أردد كلمات الممثل الدائم للبرتغال بشأن الدور الحديدي بالإعجاب الذي يضطلع به دولة السيد زانانا غوسماو في تاريخ بلده اليافع وأهمية هذه اللحظة. وفضلا عن ذلك، فإن وجود رئيس الوزراء بيننا اليوم يتيح فرصة لنا للاحتفال بالتقدم الكبير المحرز ووضع الخطط معا للخطوات التالية لكفالة مستقبل من السلام والازدهار لتيمور - ليشتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وأن أشيد بها لقيادتها وعملها في تيمور - ليشتي.

المهارات وتقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية إذا اقتضى الأمر. ونعقد أن المستوى المقترح يتيح المرونة الضرورية.

وفي حين نعمل على الانتقال التدريجي إلى السيطرة التيمورية الكاملة في جميع المناطق حيث لا تزال هناك حاليا حاجة إلى الدعم الدولي، فإنه من الواضح أن الأمم المتحدة ملتزمة بتيمور - ليشتي في الأجل الطويل، بما في ذلك في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وإذا أمكن الحفاظ على التوجهات الحالية، فإن فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة تقترب بسرعة. ولذا ترى ألمانيا أننا بحاجة إلى الاستمرار في المناقشات المكثفة بشأن استراتيجية وطرائق الانتقال والاستعداد للمستقبل ونطاق وجود الأمم المتحدة في الميدان في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة. ويجب علينا بذل كل الجهود لكفالة أن ينقل بشكل فعال الدعم، الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في المناطق التي تستمر فيها الحاجة إلى ذلك بعد انتهاء مدة الولاية الأخيرة، إلى مؤسسات الدولة والشركاء الثنائيين والمتعددين، وكيانات فريق الأمم المتحدة القطري أو المجتمع المدني.

وترى حكومتي أنه لا يمكن استدامة التقدم الحالي إذا لم تتوفر الشروط لتنمية مجتمع مدني حيوي - هياكل عاملة للدولة وإطار قضائي ملائم. وتتفق ألمانيا مع الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى استمرار بذل الجهود على جميع مستويات المجتمع لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة الجماهيرية في النظام القضائي. ويجب أن تكون المؤسسات العامة نفسها نموذجا يحتذى به في سيادة القانون وإجراءات المساءلة على صعيد الدولة. وإننا في هذا السياق نتشاطر القلق حيال ما يسمى اعتماد ضباط الشرطة الذين يواجهون تمها تأديبية وجنائية. وينبغي معالجة هذه المسألة البارزة للغاية على نحو شامل.

عام ٢٠١٢، وإصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتحضيرات للمرحلة الانتقالية.

إن الانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع إجراؤها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ سوف تشكل أهم حدث سياسي في تيمور - ليشتي. وتنفق مع الأمين العام على أن عملية انتخابية سلمية وشفافة وذات مصداقية ستمثل معلما هاما على سير البلد على الطريق المفضي إلى الاستقرار والانتعاش في الأجل الطويل. وتشق البرازيل بأن تيمور - ليشتي سوف تحقق هذه الأهداف، وبذلك ترسخ مكاسبها الكبيرة.

إن التقدم يتجلى بشكل خاص في القطاع الأمني. وقد تم تسليم عشر مقاطعات للشرطة الوطنية، بينما توجد مقاطعتان جاهزتان للسير على نفس الخطى. يجدر تعزيز جهود حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لكفالة جاهزية الشرطة الوطنية التيمورية لاستئناف المسؤوليات الشّرطية الرئيسية في ديلي.

كما تلاحظ البرازيل في أحيان كثيرة، فإن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عنصر رئيسي في صون السلم والاستقرار. ومرة أخرى، برزت تيمور - ليشتي في ذلك المجال، على الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة لها كلما طلبت ذلك.

أما النقطة الأخيرة التي أريد التعليق عليها فتدول حول التحضيرات للمرحلة الانتقالية. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي مساهمة رائعة في استقرار وتنمية تيمور - ليشتي. وينبغي لها الآن أن تتكيف مع الظروف الجديدة وتساعد الحكومة في التغلب على التحديات الراهنة التي تواجهها. وهذه تشمل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبناء المؤسسات والأمن. وأي

ورغم أن البرازيل وتيمور - ليشتي تقعان في زاويتين مختلفتين في العالم، إلا أن بلدنا قريبان جدا من بعضهما البعض. فنحن لا نتشاطر تاريخا ولغة مشتركين فحسب، بل إننا أيضا نواجه بعض التحديات النمطية التي تواجهها البلدان النامية. ولقد نشأ عن هذه الروابط تعاون ثنائي مكثف على امتداد السنوات الماضية.

ويشمل هذا التعاون طائفة واسعة من المسائل، بما فيها إصلاح قطاع الأمن، والتعليم والعدالة، على سبيل المثال لا الحصر. لقد وفرت البرازيل التدريب لأفراد الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي. وقمنا برعاية مبادرات بشأن تنمية القطاع الخاص، والتدريب المهني، وتدريب مدرسي المرحلة الابتدائية، والتعليم الفني في مجال الزراعة. وتشارك البرازيل أيضا في أنشطة بناء القدرات وتدريب القضاة والمدعين العامين والنواب العامين من أبناء تيمور - ليشتي.

لقد نالت البرازيل هذا العام شرفا خاصا كونها البلد الذي يتولى الصدارة فيما يتعلق بتيمور - ليشتي في مجلس الأمن. أغتتم هذه الفرصة لأشكر اليابان على دورها بوصفها البلد الذي تصدر ذلك في السنتين الماضيتين. وتود البرازيل أن تهنئ تيمور - ليشتي قيادة وشعبا على ما حققته من تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية. وقد تم قطع أشواط طويلة في العديد من المجالات، ابتداء من النمو الاقتصادي المستدام إلى تعزيز القدرة على إيصال الخدمات الاجتماعية؛ ومن تحسين الأمن إلى توطيد دعائم الديمقراطية؛ ومن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية. وتبرز تيمور - ليشتي بوصفها مثالا يُحتذى به في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أود أن أركز على أربع مسائل ستكون على جانب كبير من الأهمية في الشهور المقبلة، ألا وهي انتخابات



المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٢ ستكون على جانب كبير من الأهمية. ونتوق إلى رؤية انتخابات شفافة وديمقراطية يجريها بفخر شعب تيمور. ولتحقيق ذلك الهدف، من المهم للغاية ألا تتوفر فحسب القدرة اللوجستية والإدارية الكافية، بل أن تتوفر أيضا قدر كافٍ من الأمن. ولكي يتحقق إجراء انتخابات ناجحة، تعرب اليابان عن استعدادها لمساعدة تيمور - ليشتي، والعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في مجال الدعم الانتخابي كلما لزم وطلب ذلك.

ونشيد إشادة عالية باستئناف الشرطة الوطنية للمسؤولية الشّرطية بنجاح في معظم المقاطعات. وقد شهدنا قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي وشرطة الأمم المتحدة تعملان معا في المقاطعات التي تم فيها تسليم المسؤولية الشّرطية. بيد أن ما تمس إليه الحاجة بشدة، وفقا لخطة المثلة الخاصة، بناء المزيد من القدرات الموضوعية داخل صفوف قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي لكي تنخرط بنشاط في الأنشطة الوقائية التي عادة ما توصف بأعمال الشرطة المجتمعية. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة المتواضعة كثيرا ما تحظى باهتمام بسيط من الجمهور، فإنها تسهم في تحسين الأمن في الأجل الطويل. لذلك تعتقد اليابان أنه ينبغي لحكومة تيمور - ليشتي زيادة التزامها في هذا المجال.

أما بالنسبة لمسألة اعتماد أفراد قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، فأثق بأن الحكومة لن تجد سببا في استثناء ٥٢ فردا يواجهون اتهامات تأديبية وجنائية خطيرة من الإجراءات الجنائية والتأديبية الأخرى. وتقر اليابان بالاستعداد والالتزام الشديدين للحكومة بالإسراع في استئناف العملية لتمكين أفراد الشرطة الوطنية من اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرة قبل الانتخابات الحيوية التي ستجري في عام ٢٠١٢ وما بعده. ولكن ينبغي أيضا التسليم بالافتقار إلى القدرة في القطاع القضائي بوصفه مصدر قلق.

قرار يتعلق بالزيادة التدريجية في عدد أفراد شرطة البعثة ينبغي أن يجسد الحقائق على أرض الواقع بدلا من أن يتبع مواعيد نهاية محددة أو مصطنعة. وينبغي أيضا أن يناقش مع السلطات التيمورية.

إن البرازيل يسعدها الاحتفال بمنجزات تيمور - ليشتي. وبوسع رئيس الوزراء هنانا غوسماو والشعب التيموري أن يشعرا بالفخر والاعتزاز. من المهم الآن للبلد أن يسني على ذلك التقدم لانتهاج سبيل ثابت للمضي نحو ترسيخ السلم والتنمية في الأجل الطويل. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم المساعدة لتيمور - ليشتي في هذا المسعى.

استأنف الآن مهامه بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

**السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن

أبدأ كلمتي بالترحيب بشدة بدولة رئيس وزراء تيمور - ليشتي كاي رالا هنانا غوسماو، وأن أشكره على بيانه. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية في مجلس الأمن بوصفها المثلة الخاصة للأمين العام.

إن اليابان تشيد أيضا إشادة بالتطورات الإيجابية التي حدثت في تيمور - ليشتي في العام الماضي. وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2011/32)، لا تزال الحالة هادئة؛ وتمت تقريبا عودة جميع الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم، والأهم من ذلك أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا في مجال إصلاح القطاع الأمني بإقرارها قوانين هامة قبل تلقي الدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من أجل استعراضه الشامل.

ولعل بوسعنا القول أن تيمور - ليشتي تقف عند منعطف حرج على الطريق المفضي إلى جعلها دولة مزدهرة ومسؤولة. إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل خاص

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان المستمر بتعزيز الصداقة بين بلدينا وبالتعاون مع الشعب التيموري لدعم جهوده لبناء الدولة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل الفلبين.

**السيد سوريتا** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أشكركم، سيدي الرئيسة، وأعضاء مجلس الأمن على السماح لوفد بلدي بالتكلم بشأن البند المدرج في جدول الأعمال اليوم. كما أننا ممتنون للغاية لتقرير الأمين العام (S/2011/32) عن الحالة في تيمور - ليشتي. ونقدر بشدة حضور دولة رئيس وزراء تيمور - ليشتي، والذي أعادت كلماته اليوم التأكيد على التزامه وتفانيه في المضي قدماً ببلده الفتي في منطقتنا والعالم. ويعرب وفد بلدي أيضاً عن تقديره العميق للإحاطة الإعلامية الشاملة والحسنة التوقيت من السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

منذ المناقشة السابقة للمجلس بشأن بعثة الأمم

المتحدة (انظر S/PV.6405)، شهدنا تحسناً كبيراً في الحالة السياسية والأمنية في تيمور - ليشتي. ومما يبعث على الارتياح أن تؤكد على أن من بين المقاطعات الـ ١٣ في البلد، توجد ١٠ الآن في أيدي قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ومن المقرر تسليم المقاطعات الثلاث المتبقية، بما في ذلك ديلي، في نيسان/أبريل. وقد سمح التحسن الكبير على صعيد السلام وحالة النظام لبعثة الأمم المتحدة بخفض عدد ضباط الشرطة التابعين لها بنسبة ٢٠ في المائة. ولكن هذا الخفض سيختبر في الوقت ذاته قدرة قوة الشرطة الوطنية على تولى دور شرطة الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، اتفق مع الممثل الخاص الذي حض الحكومة والسلطات القضائية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة نزاهة الشرطة الوطنية. إن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لدعم هذا المسعى أيضاً.

لقد شهدنا مؤخراً ميزانية تيمور تتجاوز البليون

دولار ويتجاوز عدد سكانها المليون نسمة. وهذه الزيادة السريعة تعطي البلد الفتي إمكانية كبيرة، وتمثل تحديات اجتماعية - اقتصادية. ولئن كنا نشيد بعمل الحكومة، من المقلق أن نلاحظ أنه لا يزال العديد من الشباب من دون عمل، وأن عدداً كبيراً من الشباب ينضم إلى سوق العمل كل عام مع توفر فرص عمل محدودة. لذلك تشجع اليابان الحكومة على زيادة التشديد على رسم السياسات المتعلقة باستحداث الوظائف والتنمية الريفية.

إزاء هذه الخلفية، تعتقد اليابان اعتقاداً شديداً أن

وجود البعثة ودعمها حيويان، خاصة في مساعدة الحكومة في إجراء الانتخابات الهامة بنجاح في عام ٢٠١٢. انطلاقاً من وجهة النظر تلك، تؤيد اليابان بقوة تمديد ولاية البعثة لسنة أخرى بالقوام المقترح في تقرير الأمين العام. وفي نفس الوقت، فإن اليابان لا تحض فقط الحكومة والبعثة، ولكنها أيضاً تحض مجلس الأمن وجميع أصحاب المصالح المهتمين، على الانخراط بهمة في المناقشات بوصفها نوعاً من الدعم والالتزام الدولي اللازمين بشدة والمناسبين جداً لتيمور - ليشتي. وأكد التزام اليابان في تصدر تلك الجهود. ومما يؤسف له أنه تعين تأجيل بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي التي نظمتها اليابان بوصفها بلداً قائداً في تشرين الأول/أكتوبر الماضي قبل الموعد المقرر لمغادرتها مباشرة. ولكننا نأمل بصدق أن يضطلع الأعضاء الجدد في المجلس بمهمة إعادة جدولة زيارة البعثة قبل عام ٢٠١٢ الحاسم.

وسيادة القانون من أجل دعم أسس السلام والازدهار في الأجل الطويل.

وفي هذا السياق، فإن مجلس الأمن سيحدد مرة أخرى ولاية البعثة لمدة عام آخر، وهو قرار تؤيده الفلبين بقوة. وكما شهدنا في عام ٢٠٠٦، فإن إنهاء مشاركة الأمم المتحدة قبل الأوان يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة.

ولا بد أيضا من النظر إلى تجديد ولاية البعثة باعتباره فرصة لحكومة وشعب تيمور - ليشتي لإظهار استعدادهما لتحمل المسؤولية عن السلام والأمن في بلدهما. والجميع يتفقون على أن عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة يجب أن تدار بشكل جيد.

ولكن من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة لجعل العملية سلسلة قدر الإمكان. ولذلك، يجب تعزيز التنسيق بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ضوء انتهاء ولاية البعثة الذي لا مفر منه، يجب أن يتعاون جميع الشركاء المعنيين من أجل التوصل إلى استراتيجية للخروج، تكون واقعية وشفافة وعملية.

وتيمور - ليشتي تواجه محنا وشدائد، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول الخارجة من الصراع. ولكن الفلبين تعتقد أن تيمور - ليشتي، جارتنا الجيدة والقريبة، في وضع جيد لتخطي التحديات المقبلة. وأؤكد مرة أخرى للمجلس ولجميع شركائنا في الأمم المتحدة، ولا سيما الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي، استعداد الفلبين للقيام بدورها في الإسهام في نجاح البعثة ومساعدة شعب وحكومة تيمور - ليشتي في سعيهما من أجل تحقيق السلام والازدهار.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، وأود أن أعرب له عن عميق تعاطفنا وخالص تعازينا في الخسائر التي حدثت في الأرواح بعد الزلزال الذي ضرب بلده.

ومن بين الشواغل الفورية مساعدة قوة الشرطة الوطنية على تعزيز قدرتها في مجال التحقيقات الجنائية والطب الشرعي. وسيتمثل التحدي الرئيسي في الأجل الطويل في ضمان التوازن بين قدرة الشرطة الوطنية على الاضطلاع بمسؤوليات الشرطة الأساسية ودعم البعثة لبناء المؤسسات والقدرات، بما في ذلك تعزيز الرقابة والإدارة المدنية لقوات الأمن التيمورية.

والفلبين، بوصفها عضوا فاعلا في الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي، ترحب بهذه التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا. والوحدة الفلبينية في البعثة وشرطة الأمم المتحدة، وقوامها ١٣٧ فردا بينهم ١٤ امرأة، تستعد الآن لتقليص قوتها الحالية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا في الشهر المقبل، وفقا للخطط العامة للبعثة لخفض قوامها ودون التضحية بفعالية الوحدة وقدرتها على البقاء.

كما يسر الفلبين أن تلاحظ انخفاض معدل الجريمة بشكل عام في تيمور - ليشتي. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الشواغل بشأن قدرة قوات الأمن المحلية على حماية المدنيين. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن تزايد أعمال العنف ضد المرأة. ولا بد من إيجاد حل بسرعة لمعالجة هذه المشكلة، خشية أن تحبط جهود تيمور - ليشتي للنهوض بقضية المرأة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

لقد أكد تقرير الأمين العام على الخطوات الكبيرة التي خطتها تيمور - ليشتي صوب تحقيق السلام والنظام والاستقرار السياسي والاقتصادي بصورة مستدامة والسعي إلى تحقيق العدالة والتنمية. وهذا في الواقع إشادة بتصميم تيمور - ليشتي، على الرغم من التحديات الصعبة التي لا تزال تواجهها كدولة فتية. وستكون الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٢ اختبارا حاسما لشعب تيمور - ليشتي. وثمة حاجة إلى تحقيق الاستقرار السياسي لتعميق الديمقراطية

انتخابات ديمقراطية تنافسية. وستختبر أيضا مدى استعداد مؤسسات الدولة الأساسية للنهوض بشؤونها مع انخفاض الدعم الدولي.

عندما اجتمعنا آخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6405)، كان هناك إقرار واسع النطاق بأن تيمور - ليشتي تدخل مرحلة جديدة. وتلك الفترة التي تطلبت وجودا دوليا كبيرا لضمان الأمن ودعم مؤسسات الدولة الأساسية، تسلم الراية الآن لفترة تتولى فيها حكومة واثقة وقادرة بشكل متزايد رسم مسارها الخاص وتحدد شكل ونطاق المساعدة الدولية التي تنتظرها مستقبلا.

وبعد عقد انصب فيه التركيز على الأمن والاستقرار، تحول الاهتمام الآن إلى التحديات الطويلة الأجل للتنمية المؤسسية لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. وإدارة هذه المسألة بحرص وفعالية يجب أن تكون الأولوية القصوى للبعثة الآن. والعملية الانتقالية يجب أن تكون ذات ملكية وقيادة وطنية، مع التخطيط والتسلسل الدقيقين للتغييرات في الوجود الدولي من أجل تقليل مخاطر عدم الاستقرار والاضطراب إلى الحد الأدنى واتخاذ قرارات مدروسة بشأن نقل وظائف وقدرات محددة عن البعثة إلى الحكومة التيمورية.

ونيوزلندا ترحب ببدء العمل مبكرا بين الحكومة وقيادة البعثة، لا سيما من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية والأفرقة العاملة التابعة لها. ونثني على عمل البعثة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لخفض قوامها مستقبلا وإعداد الموظفين المحليين للعمل في مرحلة ما بعد البعثة.

وإدارة الذكاء للمرحلة الانتقالية ستكون أكثر أهمية في قطاع الأمن مقارنة بجميع القطاعات الأخرى. ويسعدنا التقدم الذي أحرز خلال العام المنقضي في نقل

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أود على الفور بتوجيه الشكر لكم، سيدتي، ولرئيس الوزراء غوسماو وللآخرين الذين عبروا عن تعاطفهم بشأن الزلزال الذي وقع قبل حوالي ٢٤ ساعة. إن الفجر ييزغ لتوه الآن في كرايست تشيرش ولن نتمكن قبل ذلك من معرفة المدى الحقيقي لما هي مأساة وطنية بلا شك. وأشكركم على تعاطفكم.

وأود أن أشكر رئيس الوزراء غوسماو والممثلة الخاصة حق على بيانيهما، والأمين العام على تقريره (S/2011/32).

وأود أن أنوه مع الاحترام العميق بجهود رئيس الوزراء طوال حياته لكي يوفر للتيموريين طريقا نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا، وخاصة قيادته في بناء الدولة خلال العقد الماضي. وإن انضمامه إلينا اليوم شرف لنا.

يرسم آخر تقرير للأمين العام صورة إيجابية للتقدم المحرز خلال العام المنقضي، في ظل تزايد الحالة الأمنية هدوءاً واستقراراً، وازدهار البلد أكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال. ومما يبشر بالخير بالنسبة لانتخابات العام المقبل الالتزام المثير للإعجاب بالمعايير الديمقراطية والدستورية عبر الطيف السياسي والاستعداد لتقديم المصالح الطويلة الأجل على المكاسب القصيرة الأجل. وقد أحرز تقدم مطرد في مجال تعزيز قطاعي العدالة والإصلاحات ومختلف المؤسسات المسؤولة عن ضمان مساءلة الحكومة واحترام حقوق الإنسان. وأدى النمو الاقتصادي القوي، جنبا إلى جنب مع البرامج الاجتماعية المحددة الأهداف، إلى تحقيق تقدم في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وكل هذا يدعو إلى التفاؤل. ولكن لا يمكننا الركون إلى الرضا عن النفس. إن الثمانية عشر شهراً المقبلة ستختبر ما إذا كان المناخ السياسي والأمني يمكنه الصمود أمام حرارة

هذا التخفيض مفضيا إلى صون الاستقرار تمهيدا لانتخابات لتيemor - ٢٠١٢ وما بعدها، مع توفير الحيز للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي كي تعمل بمزيد من المسؤولية والاستقلال.

ولا بد أيضا من تجهيز البعثة تجهيزا مناسبيا بالمهارات اللازمة للقيام بمهام متخصصة معقدة تمثل الآن تركيزها الأساسي. وينبغي تصميم شكل النشر المدني وغير المدني لتعزيز القدرات التنظيمية والبشرية لمؤسسات الدولة بفعالية. ونحث على النشر المبكر لـ ١٩ خبيرا مدنيا إضافيا تمت الموافقة عليهم في العام الماضي. ونؤيد اقتراح الأمين العام بإجراء تقييم مستقل لقدرات الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي.

ويتطلب كل هذا أن نكفل قدرة وسلامة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في الأجل الطويل. وتشاطر، بصفتنا شريكا نشطا وملتزما، الشواغل التي أعرب عنها حيال إصدار شهادات مؤخرًا لضباط يواجهون ادعاءات تأديبية وجنائية خطيرة. إن هذه مسألة لا تستطيع حلها سوى حكومة تيemor - ليشتي. وفي حين نقدر التحديات، فإن الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي لن تصبح المؤسسة الموثوق بها والجديرة بالاحترام التي تحتاجها وتستحقها تيemor - ليشتي، إلا بإظهار أن أفرادها يحاسبون قانونا شأنهم شأن غيرهم من المواطنين كافة. ونؤيد دعوة الأمين العام لاتخاذ خطوات مبكرة لمعالجة هذه المسألة.

لا بد من أن تكون أولويتنا المباشرة هي كفاءة انتقال سلس وانتخابات مستقرة وذات مصداقية في العام القادم. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نركز على احتياجات تيemor - ليشتي بعد عام ٢٠١٢. تلك فترة يصعب تصورها، لكن علينا أن ننظر في الأدوار التي سنضطلع بها في مساعدة تيemor - ليشتي في التصدي لتحدياتها طويلة الأجل. لقد كانت المكاسب الأخيرة رائعة لكن العمل المتضافر فقط من

السلطة التنفيذية عن أعمال الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وأنه ينتظر الانتهاء من هذه العملية خلال الشهور المقبلة، وذلك بناء على مشورة الأمين العام، حيث أنها ستكون معلما بارزا في إعادة تشكيل قطاع الأمن التيموري في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٦.

وبعد التسليم، سيستمر العمل لضمان أن تظل قدرات الشرطة الوطنية الإدارية والتشغيلية قوية بما فيه الكفاية للعمل دون مساعدة. ولم يتبق سوى وقت قليل قبل أن يُطلب من الشرطة الوطنية أن تفعل ذلك تماما. ولذلك، نرحب بإنشاء عملية للاتفاق على التدابير ذات الأولوية لتعزيز هذه القدرات في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية. وكل ذلك يتطلب التعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة وقيادة الشرطة الوطنية.

ونحن نشجع أيضا العمل في مرحلة مبكرة مع الشركاء المحتملين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. كما نرحب بالتأكيدات على العمل مبكرا مع هؤلاء الشركاء، مع التركيز على توقعات المساعدة المقدمة من المانحين مستقبلا لكفالة أن تكون واقعية ومحددة بشكل واضح. وتنتظر نيوزيلندا، من جانبها في المساعدة الثنائية التي يمكن أن تقدمها للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي. ومن المرجح أن تركز هذه المساعدة على مجال شرطة المجتمع المحلي والاستفادة من النتائج والدروس المستفادة من برنامجنا النموذجي الأخير في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيemor - ليشتي.

وبينما تجري شرطة البعثة تغييرات جذرية، لا بد أيضا من إجراء تغييرات جذرية على حجمها وتكوينها. ونؤيد اقتراح الأمين العام بتخفيض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة ومستعدون لمواصلة التخفيضات التدريجية إذا تماشى مع رغبات الحكومة والواقع في الميدان. لا بد من أن يكون

إن التقدم الذي حققته تيمور - ليشتي خلال السنوات القليلة الماضية مبهر. إن البلد يتمتع اليوم بدرجة من الأمن كان لا يمكن تصورها تقريباً في الأيام الخالكة في عام ٢٠٠٦. إن قوات الأمن التي تعمل بدعم بالبعثة، تطور قدرة على توفير الأمن ستدعم تنمية تيمور - ليشتي لنفسها. ومن الأمور الطيبة أن نرى أن قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي استأنفت الآن المسؤولية الأساسية عن أعمال الشرطة في ١٠ مقاطعات تيمور - ليشتي الـ ١٣، مما يعكس التقدم الكبير الذي حققته الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في السنوات الأخيرة. إن قدرة الشرطة الفعالة أساسية في أي بلد، بنفس أهمية وجود علاقة ناضجة ومفهومة بشكل متبادل بين الشرطة والجيش.

وعندما ننظر إلى تيمور - ليشتي اليوم، نرى بلداً حقق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي خلال السنوات الأربع الماضية. ويؤدي صندوق النفط عمله بشكل جيد، وذلك، مع توخي الحكمة في الاستثمار العام والتنويع في التنمية، سيوفر أساساً مستداماً لمستقبل البلد.

إن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتنمية في تيمور - ليشتي كان أساسياً في مساعدة الحكومة على إحراز ذلك التقدم، وما زال هناك دور رئيسي للأمم المتحدة للمساعدة على ضمان استدامة التقدم المحرز حتى اليوم، ومواصلة دعم الأهداف الإنمائية الحالية لتيمور - ليشتي في الأجلين القصير والأطول مدى.

وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت خلال السنوات الأخيرة، ما زالت هناك تحديات همة، كما نعرف جميعاً. كان هناك بعض التقدم في الحد من الفقر، وزيادة عدد الملتحقين بالمدارس، وتحقيق أهداف التحصين ومكافحة السل وتخفيض وفيات الرضع. ولكن كثيراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تخلف عن الركب، وبقيت

شأنه أن يلي احتياجات الـ ٤١ في المائة من السكان التي لا تزال تعيش دون خط الفقر. ولا تزال هناك تحديات من حيث تطوير البنية الأساسية والتصدي للفقر وتوفير الخدمات الأساسية الضرورية.

وتتطلع نيوزيلندا في حزيران/يونيه إلى تدشين خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للحكومة، التي لا بد أن تكون بقيادة التيموريين وأن تشكل إطاراً لعمل الشركاء الدوليين في المستقبل. ستوأم نيوزيلندا، بصفتها شريكا في الأجل الطويل، مساعدتها الإنمائية مع أولويات الخطة.

إن نيوزيلندا تشعر بالفخر للإنجازات الكبيرة التي حققتها تيمور - ليشتي خلال العقد الماضي وتشعر بالفخر أن تصف نفسها بأهما جار وشريك وصيديق هذا البلد الشاب. يشير تقرير الأمين العام إلى أننا نسير على ما يرام نحو تحقيق تيمور - ليشتي جديدة. إن نيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع الحكومة وشركائها الدوليين لمساعدة تيمور - ليشتي في تحقيق ذلك الوعد.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترأس هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أود بوجود رئيس الوزراء زانانا غوسماو في المجلس اليوم وأن أشكره على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. هذه فرصة للاعتراف بأن قيادته وثبات التزامه الشخصي تجاه شعب تيمور - ليشتي كانا أساسيين في تطور بلده.

وأود أيضاً أن أهنئ الممثلة الخاصة أميرة حق على العمل المهم الذي تقوم به في تيمور - ليشتي وعلى إحاطتها الإعلامية المفيدة هذا الصباح. كما أود، بالطبع، أن أشكر الأمين العام على آخر تقرير (S/2011/32).

سحبها نهائياً ينبغي أن يراعي المناخ الأمني في تيمور - ليشتي آنذاك. ونؤيد كذلك قرار إجراء تقييم مستقل لقوات الشرطة الوطنية وتقييم حبيب الشرطة الذي تقوده الأمم المتحدة الوارد ذكره في تقرير الأمين العام.

وفي ضوء اقتراب عام ٢٠١٢، ثمة حاجة ملحة إلى وجود خطة لإنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ليس في قطاع الشرطة وحده، بل فيما يتعلق بالطائفة العريضة من الدعم الذي تقدمه البعثة في القطاعات الأخرى. ونثني على العمل الذي أجرته الحكومة والبعثة بالفعل لبدء استعدادات هذا الانتقال، وننوه إلى أن هناك الكثير من العمل الذي سيتعين إنجازَه بسرعة لضمان أن تمضي عملية الانتقال في سلاسة. وهذا يشمل ضمان إتاحة الوقت الكافي أمام المانحين لكي يدرجوا ضمن خططهم أي مسؤوليات إضافية قد تترتب لاحقاً.

ونرحب باستئناف التيموريين الاضطلاع بمسؤولية الخفر. وكما أسلفت، فإن استئناف مسؤولية الخفر الأساسية في عشر من ١٣ محافظة ومعظم الوحدات هي خطوة حيوية الأهمية. وتطلع إلى استئناف مسؤولية الخفر في بقية المحافظات بمجرد تحقق الشروط المتفق عليها. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على نزاهة الشرطة الوطنية وسمعتها، بما في ذلك من خلال ضمان استكمال التحقيقات في أي حالات جنائية أو انضباطية ضد أفراد من الشرطة الوطنية واتخاذ الإجراءات الملائم.

وتدرك أستراليا أنه ستكون هناك حاجة مستمرة لدعم تطوير قدرات الشرطة الوطنية. ونحن نعمل بشكل مباشر مع تيمور - ليشتي من أجل تحسين قدرة قواتها الأمنية، من خلال برامج ثنائية أساسية للمساعدة على تطوير جهاز الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية.

مستويات الفقر مرتفعة، وخاصة في المناطق الريفية. وما زال قطاع الصحة وقطاع التعليم على تخلفهما. وظل الاقتصاد يعتمد بشدة على عائدات النفط. ونشجع تيمور - ليشتي على مواصلة العمل على حل أوجه عدم اليقين التي تكتنف ملكية الأراضي وتبسيط القواعد المنظمة لقطاع الأعمال - فمن شأن ذلك أن يشجع على نمو القطاع الخاص، وهو أمر أساسي للتنمية الاقتصادية. ومن الأمور الحيوية كذلك أن تواصل تيمور - ليشتي تعزيز الإطار المؤسسي للحكم الرشيد. سيتطلب ذلك قيادة قوية وفعالة، ذلك النوع من القيادة الذي نراه حقيقة بالفعل، إلى جانب الالتزام على جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الأوسع.

إن أياً من هذه الأمور ليس من السهل أن تحققه أي حكومة، بالطبع، وتحديد المشاكل لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى إبراز السلبات، بل إنها تذكرك لنا جميعاً بحسامة المهمة التي ما زال يتعين إنجازها. وحكومة تيمور - ليشتي تبدي ريادة حقيقية في هذا المضمار، ولكن ما زال للمجتمع الدولي دوره الأساسي الأهمية.

والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢ ستكون علامة أساسية واختباراً هاماً للشرطة الوطنية. وكما أشار الأمين العام، فقد أثار إعجابنا وطماننا أن نسمع سياسيين من مختلف الفصائل في تيمور - ليشتي يبنون العنف في تحقيق أغراض سياسية. ويحدونا الأمل في أنه، كما حدث في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩، ستجرى الانتخابات العامة بصورة سلمية وتساعد على توطيد الأسس الديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وأستراليا تؤيد الخطط الحالية المرسومة في تقرير الأمين العام لإجراء تخفيض متواضع في وحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة خلال العام الحالي، على أن يبقى عددها ثابتاً إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٢. وبطبيعة الحال، فإن

وفي الختام، أود أن أقول ما يبدو جليا للعيان. وهو أن بناء الدول مهمة شاقة للتنفيذ، بل شاقة للغاية. إن كل من ينظرون من الخارج يريدون من الحكومات أن تفعل ربما أكثر مما ينبغي وفي وقت أسرع مما ينبغي. وما زالت هناك بلدان عديدة تكافح من أجل كسر الدائرة الانحدارية. غير أن تيمور - ليشتي قد برهنت على أن ذلك أمرا ممكنا. إن أستراليا لديها ما هو بالنسبة لنا رابطة فريدة مع الدولة الجديدة. ونحن ملتزمون بشكل جاد بالوقوف إلى جانب تيمور - ليشتي لتمكينها من كفالة النجاح في المستقبل، وبمساعدها على ضمان أن يكون مستقبلها وفقا لشروطها. وبالمثل، ظل المجتمع الدولي على ذات القدر من العزم في العمل من أجل مستقبل تيمور - ليشتي. ونحن على ثقة بأنه سيظل ملتزما بما وصفه رئيس الوزراء غوسماو نفسه هذا الصباح بالمهمة النبيلة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو.

**السيد سيرانو** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. كما أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالتعازي الحارة إلى حكومة وشعب نيوزيلندا على الخسائر في الأرواح خلال الهزة الأرضية التي أصابت كنيسة كرايست شيرتشر.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وبلدان تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والبلد في رابطة التجارة الأوروبية الحرة، النرويج، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جمهورية مولدوفا.

وأود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى رئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد زانانا غوسماو، الذي خاطب المجلس للمرة

ومن خلال القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وإسهامنا في شرطة الأمم المتحدة، ستواصل أستراليا دعم الحكومة التيمورية وبعثة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الأمن. إننا نتوقع أن تبقى القوة الدولية لتحقيق الاستقرار إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٢، بناء على طلب حكومة تيمور - ليشتي. وسيتم أي تخفيض للقوة في المستقبل بالتشاور مع الحكومة التيمورية وشريكنا نيوزيلندا والأمم المتحدة. إننا حريصون على كفالة أن يكون هيكل ومستوى القوة منسقا ومتوائما مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وفيما يتعلق بالتنمية، فقد استمعنا إلى الرسالة الواضحة الموجهة من حكومة تيمور - ليشتي إلينا جميعا ومفادها أن الشعب التيموري هو الذي يجب أن يوجه جدول أعمال التنمية الخاص به. ونحن نرحب بالخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي التي ستصدر قريبا. وسيسترد بها إسهامنا في تنمية البلد. ونحن نمثل حاليا الشريك الثنائي الأكبر، وسنحوّل ١٠٠ مليون دولار في إطار هذه الشراكة خلال هذا العام. وسيساعد هذا الإسهام على توليد الوظائف من خلال مساعدة تيمور - ليشتي على تحسين الإنتاج الزراعي، والمياكل الأساسية، والتعليم المهني، وتطوير القطاع الخاص والمشاريع التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، مثل صيانة الطرق، التي توفر الوظائف للشباب. كما أنه سيدعم تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وجهود حكومة تيمور - ليشتي من أجل تحسين المساءلة الحكومية.

وبعودة سريعة إلى البطالة لدى الشباب، وكما أشرنا في هذا المجلس في الماضي، فإن تلك المسألة تشكل التحدي الأكبر والتهديد الأخطر لاستقرار تيمور - ليشتي في المستقبل. وكما نعلم، هذه ليست حالة فريدة. فكما يتجلى بوضوح في المرحلة الحالية، فإن بطالة الشباب وتبعاتها تمثل حقائق الواقع الحاسمة في عصرنا.



الشرطة، ويتيح بموازاة ذلك إمكانية قيام شرطة البعثة بالمساعدة على أداء مهام التطوير المؤسسي الهام ومهام بناء القدرات في قطاع الأمن، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان والتوعية الجنسانية، والعنف المتري، وتقديم الدعم العملي عند الاقتضاء.

ومع أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية، فإننا نود أن نؤكد، في هذا السياق، كذلك على أنها بحاجة أن ترقى إلى مستوى أعلى معايير المهنية والتزاهة. ويدعم الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً موقف الأمم المتحدة إزاء اعتماد ٥٢ من ضباط الشرطة الذين يواجهون تهمة تاديبية وجنائية خطيرة. إننا ننضم إلى الأمين العام في حث الحكومة على اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل كفالة الثقة والمساءلة فيما يتعلق بالشرطة الوطنية. كما يقر الاتحاد الأوروبي بأهمية إجراء استعراض شامل للقطاع الأمني وإصلاحه.

ومع أن عام ٢٠١١ سيشهد ترسيخ الإنجازات ومعالجة المسائل المعلقة والاستعداد لعام ٢٠١٢، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن من الأهمية بمكان أن تجري المناقشة لهيكل وجود الأمم المتحدة في المستقبل في وقت مبكر وإعداد استراتيجية الخروج لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بعناية، وذلك بغية كفالة المرحلة الانتقالية المتواصلة وللمساعدة على ضمان تحقيق الاستقرار المستمر في البلد. وفي ضوء ذلك، فإننا نرحب بعقد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالفترة الانتقالية الاجتماع الربع سنوي الثاني في مطلع هذا الشهر، ونحن نتطلع إلى موافاتنا بالمعلومات عن عملها بشكل اعتيادي.

وإذ ينتقل الوجود الدولي من مهام حفظ السلام إلى بناء السلام، يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، وهي الأنشطة التي تقع في صميم برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة. وعلاوة على ذلك، لقد أبلغنا

الأولى اليوم. ويسعد الاتحاد الأوروبي كثيراً، بوصفه شريكاً قوياً لبلده، أن يرى تقدم البلد في العديد من الميادين، ولا سيما الشوط الكبير الذي قطعه نحو الاستقرار في الأجل الطويل والانتعاش الاقتصادي الملحوظ. إننا نشيد بقيادته وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في تيمور - ليشتي. إن تعزيز الحوار الوطني والمشاركة الشاملة في العملية الديمقراطية يحققان النتائج، كما هو الحال بالنسبة للالتزام القوي بتعزيز السلام والوحدة والتنمية. كما أود أن أشيد بمشاركة تيمور - ليشتي الفعالة على المستوى الإقليمي، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود كذلك أن أرحب بالتمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، التي قدمت لنا مرة أخرى إحاطة إعلامية متميزة ببعده النظر ومشجعة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكرها على التعاون الوثيق في ديالي وعلى حسن الإدارة للتنسيق مع المانحين وجودة العمل.

وكما أكد العديد من المتكلمين الذي سبقوني، فإن الانتخابات العامة في عام ٢٠١٢ ستكون معلماً هاماً بالنسبة للبلد والديمقراطية الفتية فيه. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة على التحضير للانتخابات من خلال التدريب وبناء القدرات في عدد من الميادين، مثل تمكين المرأة وتسجيل الناخبين المدنيين. ونحن على استعداد للنظر بعين العطف في المزيد من طلبات المساعدة.

وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بينما نتطلع إلى فترة الانتخابات البالغة الأهمية، كما اقترح الأمين العام والتمثلة الخاصة. إننا نعتقد أن التخفيض المحدود والتدريجي لأفراد الشرطة في البعثة سيساعد على مواءمة قدرات البعثة مع التقدم المحرز نحو الاستئناف التام لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية لتولي المسؤوليات الرئيسية لخدمات

الاتحاد الأوروبي للتنمية ببالغس إلى ديلسي في مطلع آذار/مارس القادم لمواصلة المشاورات مع القيادة التيمورية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): طلب إليّ دولة الرئيس زانانا غوسماو أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. أعطيه الكلمة الآن.

**السيد غوسماو** (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على اهتمامهم وحرصهم ومساعدتهم. إنني أقدر عاليا البيانات التي أدلى بها جميع الأعضاء. وسأعود حاملا كلماتكم إلى بلدي، وسنبذل كل جهد ممكن للقيام بما طلبتم منا أن نفعل.

وسنظل ملتزمين بالعمل معا مع المجتمع الدولي. سنلتقي وسنعمل معا لأن هذه في الواقع مرحلة حاسمة من عملية الانتقال. وكما أشار أعضاء المجلس، سنقوم بإجراء الانتخابات العام المقبل. ونحن نريد لها أن تقوم. وملتزم بإجراء انتخابات نزيهة. ونذكر أن انتخاباتنا لن تكون لنا وحدنا، بل ستكون ذات أهمية أيضا بالنسبة لكثير من البلدان الأخرى التي تمر بحالة مشاهمة أو هي على وشك البدء في هذه العملية.

وبالنيابة عن شعب تيمور - ليشتي، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، علاوة على ممثلي اليابان وأستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي والفلبين، على ما قدموه من مساعدة وما أبدوه من اهتمام، لكنني أشكرهم شكراً خاصاً على تضامنهم وكرمهم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر دولة رئيس الوزراء زانانا غوسماو.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أميرة حق لتدلي بتعليقات إضافية.

رئيس الدولة للتو بإمكانية تقديم المزيد من الدعم لأهداف مختارة من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الاتحاد الأوروبي سعيد بالتقدم المحرز في بناء جهاز القضاء الذي يسهم فيه الاتحاد في إطار برنامج الحكم الديمقراطي. وقد تابعنا باهتمام بالغ جهود تيمور - ليشتي من أجل تجاوز الماضي المريع. وصحيح أن تيمور - ليشتي اتخذت بعض الخطوات نحو التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة بشأن الجرائم، ولكننا نود أن نشجع على التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة لتقصي الحقائق لعام ٢٠٠٦.

كما أننا نعتقد أن المصالحة تمثل شرطا مسبقا هاما للاستقرار في الأجل الطويل، وهي تخدم بقوة مصلحة شعب تيمور - ليشتي ذاتها. وإذا أخذ ذلك في الاعتبار، فإن لدينا شواغل إزاء القرار الذي اتخذه البرلمان الوطني بشأن تأجيل مناقشة مشاريع القوانين الخاصة بمعهد النصب التذكاري والتعويضات إلى أجل غير مسمى. إننا نحث على استئناف النظر في تلك القوانين في أسرع وقت ممكن، وعلى اتخاذ الخطوات الأخرى لتنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

وفي الختام، شهدت تيمور - ليشتي تقدما سريعا في العديد من النواحي في تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، ما زال البلد يواجه التحديات وبحاجة إلى المزيد من المساعدات من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومن أجل تحقيق إمكاناته في التنمية العادلة والمستدامة. والاتحاد الأوروبي، من ناحيته، يقف بثبات إلى جانب تيمور - ليشتي ويتعاون معها تعاوناً وثيقاً. وعقب زيارة الرئيس راموس - أورتا إلى بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، سيسافر مفوض

المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كما أشكرهم على تمديد ولايتها. وكما عبر رئيس الوزراء بقوة عن ذلك، سنواصل الآن عملنا من جديد في تيمور - ليشتي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أميرة حق على بيانها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

**السيدة أميرة حق** (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، سيدتي الرئيسة، بالتوجه إليكم بالشكر الجزيل على إدارتكم باقتدار لهذه الجلسة تحت رئاسة البرازيل. وأود أيضا أن أشكركم، وأشكر جميع زملائكم، على التعاون الممتاز الذي حظينا به في هذه العملية. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على ما أعربوا عنه من دعم. وبالمثل، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الوزراء زانانا غوسماو على حضوره ليواصل الإعراب عن دعمه لعملنا مثلما ظل يفعل في ديلي. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما أعربوا عنه من ثقة في بعثة الأمم